



رشدی علی الفناری

رشدی علی الفناری

رشدی علی الفناری

رشدی

رشدی علی الفناری

۲۰۷۲

رشدی علی الفناری

رشدی علی

الفناری

الفناری

الفناری



مرحوم از خانی الحاج اسماعیل کمالی انچه بنده  
 فوقه ایست

1

- ۱ رشیدی علم الفزاری
- ۱ محمد امیر
- ۱ قره خلیل
- ۲ فزاری
- ۱ کافقری
- ۱ سید



۷۲



2073

6753

تجدید

156

۷۲



على الجمل الاختيارى لغوى وهو انشاء باللسان  
 عنى وهو فعل ينبى على تعظيم النعم  
 سواء كانت او غير كانت او غير كانت  
 ومثبت بالثبات او غير الثبات  
 من زينة الامانة في مقابلة العرف  
 لم يقيد الامانة في مقابلة العرف  
 على ان لا يكون واراء ان لا يكون عليه  
 صرف العبد جميع ما لا يكون له  
 الى ما لا يكون له فاما الجمل لغوى  
 الجمل لغوى واقتض منها في مقابلة  
 المتعلق واقتض منها في مقابلة  
 المحدث فثبتا لشكر العبد  
 وجه ومباينة مطلقا منه  
 الجمل وايم مطلقا منه  
 والجمل لغوى فاما الاختيارى  
 لغوى والمزاد بالاختيارى  
 الجمل لغوى فاما الاختيارى  
 بالفضل والاختيارى  
 ما يثبت ان لا يكون انشاء  
 الصفات القديمة عند ليس  
 تلك الصفات الى ان لا يكون  
 تلك الصفات الى ان لا يكون  
 على ما هو المقر من علم الكلام  
 على ما كانه ملاك ان الله انما  
 واجب بالانقضاء تلك الصفات  
 كافية في انقضاء تلك الصفات  
 بغيرها فاعلم

9

يا نفل الله



وعلى مذهب السكاك هي ذكر الشبه وارادة الشبه به وعلى مذهب الخطيب هي تشبيه المضم  
في النفس بالاستعارة المكنية في قوله من عواصف الفضائل على مذهب السكاك هذا ان شبرنا  
الفضائل بالنبات المفضلة المرموز اليها بذكرها في مذهب العواصف وعلى مذهب السكاك  
انا شبرنا الفضائل بالنبات المفضلة في المقبولية والموضوعية وذكرنا الشبه وارادنا التشبيه  
الادعاء وعلى مذهب الخطيب انا شبرنا الفضائل بالنبات المفضلة في الانسانية والمقبولية  
والموضوعية فهذه الشبه المفضلة النفس استعارة مكنية عنده وادعوت هذا في الاستعارة  
التخييلية مذهبنا مذهب الخطيب والسلف ومذهب السكاك الاستعارة التخييلية على مذهب  
الخطيب والسلف اسناد ما يلائم الشبه او الشبه فاسناد العواصف هي الرياح الشديدة  
وهي مما يلائم الشبه به وهو النبات المفضل للفضائل استعارة تخيلية عند الخطيب والسلف  
والمن ترشيع لانه مما يلائم الشبه به والاستعارة التخييلية على مذهب السكاك تشبيه  
الموهوم بالحققة وذكرنا ما وضع للمحققته وارادة الموهوم بالمحقق <sup>وذكرنا</sup> <sup>العواصف</sup> <sup>الموضوعية</sup> <sup>سج</sup>  
للمحققته وارادنا الموهوم والمن ترشيع من وجه فيكون استعارة مكنية وتخييلية مرشحة  
مجردة ويجوز ان يكون عواصف استعارة اصلية الفضائل قسمة فاننا شبرنا مركات العلم بالعلم  
وهي الرياح الشديدة وذكرنا العواصف وارادنا مركات العلوم استعارة مصرحة اصلية  
والفضائل قسمة بها والمن ترشيع ايضا <sup>علم</sup> ان الاستعارة المكنية هي لفظ الشبه به عند السلف  
ولفظ الشبه عند السكاك هو الشبه المفضل في النفس عند الخطيب والمذكور في الاستعارة  
المكنية انما هو لفظ الشبه فلا تغفل وعلق اي صلت صلق او اصل صلق في الاستعارة  
تبعية لانه شبه الصلق في الحال والمستقبل بالصلق في الماضي فيتحقق الوقوع ثم ذكر صلت الموضوع  
للموضوع في الماضي واراد الصلق في الحال او في المستقبل استعارة مصرحة اصلية تبعية وعلق  
نصب على انها مفعول مطلق لصليت او اصل في ان قلت ان الصلوات من التلوة المجدية  
او اصل من المرید فكيف تكون مفعولا مطلقا لهما قلت انه من قبيل ثبت الله نباتا بين

انه مفعول

انه مفعول مطلق من غير لفظه وان الصلوة ليست بمصدر بل هي اسم مصدر اي التصلية  
او وقوع التصلية حال كونها بمعنى الصلوة في كلام العرب فلذا قال وعلق وانما ترك سلاما  
بينه لم يقل وعلق وسلاما شيئا على عدم كراهته ذكر الصلوة بدون السلام فان النور من  
ذكر الصلوة بدون السلام مكره وليس الامر كذلك لان الامر في قوله يا ايها الذين امنوا  
صلوا عليه وسلموا تسليما للاستيجابة ولا يلزم من ترك المسح الكراهية على عامة من  
لحقهم اي عرض لهم وكلمة من عبارة عن الانبياء والمرسلين عليهم الصلوة والسلام  
او المفضل لكل الاول اسم تفضيل على الاعلى والاشرف والفواضل جمع فاضلة وهي النعمة  
المتعدية الى الغير واشرفها ولجوز ان يقرأ بضم الهاء فتكون مؤنث اول  
بمعنى المقدم فيكون المعنى ح مقدم النعمة المتعدية الى الغير والتقدم خمسة تقدم بالذات  
وتقدم بالزمان وتقدم بالعلية وتقدم بالشرق وتقدم بالطبع فهذا التقدم  
تقدم بالشرق لا سيما على محمد اي اخضر الصلوة على محمد عليه السلام وقد سمعنا  
بمعنى المدح مباغلة في اللغة وفي الاصطلاح الذي كثر حصال الحميدة هذا اي محمد  
الشهور في الارض واسم الشهور في الاسم الكائن احمد واسم الشهور في  
محمود واسم الشهور في الجنة مصطفى وانما اني باسم العلم فقط بما لا ينوت من الفت  
والفرق بين الفت والقصة ان الفت انما يستعمل في المدح والصفة <sup>الفت</sup>  
من المدح والترم باعلى الشماثل شاملة وجه بمعنى الحصة والخلق كي  
قال الله تعالى انك لعل خلق عظيم والمبعوث من اكرم القبائل وهو قبيلة قريش  
وشرافها اما يكون محمد عليه السلام منهم كي يشار شرق الكان بالكيين او هي شريفة في حد ذاتها  
وعلى له وانما قال على له ولم يقل والى بدون على وداعا الشبهة فانهم يقولون حاكيا  
عن رسول الله <sup>م</sup> من فرق بينه وبين على على لم ينل شفاعتي فحق نعم الله اولادكم  
هذا الكلام حديثا ولكن سلتا كونه حديثا فالبراءة على لا على اي من فضل عليا



على ابي بكر وعمر وعثمان لم ينل ثنائيتي والمد بالادل من هنا اهتدت رسوالهم لكونه متابلا بالاصحاب  
في يكون العطف عطف العام على الخاص ويجوز ان يكون بمعنى الاتباع مطلقا اي كل من من تنقلى  
لما يوم القيمة في يكون العطف عطف الخاص على العام وكلاهما التنية على الشرافة والمجابه جمع  
مجبه وهي جمع صاحب والاصحاب من رضى الله ورأه اليه وم قريبا او بعيدا سواء جلس  
مع النبي ام اولاد لواء كلكه مع اولاد من رآه اليه وم بعد وفاته فهو الاصحاب على القول الالصح  
ومن رضى في الرؤية على وقت الشرائع شريفي فهو ليس من الاصحاب على الالصح المحدثين اما جمع  
او تشبيه صفة الآل والاصحاب على كل تقديرين باوضح الادل من قيل جرح قطيعة  
اي بالادل الواضح كنفق القوم واجراء الماء من زمام الشريعة وتكلم الحاديات اياه وادرك  
الشجرة من العنزة وغير من الجوارات الباهرة قال الفاضل الحاشي رحمة الله عليهم جسر الكلام  
ماله وما عليه في حجة لكن الحاشي اخبر طريق الشارح لكونه كسنا عذره على ما تحت  
على متعلق بحجت من معارف الافاضل الافاضل جمع افضل هو العالم الاشراف والاعلى والمغاف  
جمع معرفة فيكون حاصلة من علوم العلماء الاشراف والافضل قبل بين المعرفة والعلم فرق من حيث  
ان المعرفة يستعمل في الجزئيات والعلم في الكليات فيكون حيث ان المعرفة يطلق على الادراك  
اث من الادراكين الذي تخلص النسبة بينهما والعلم اعم وفرق البعض من وجه آخر عتق  
واعتقته في تقرير انما على المطول فان اردت الاطلاع عليه فارجم اليه وعند المتكلمين  
لا فرق بين المعرفة والعلم وهو المراد ههنا وقيل العارف هو جامع موقوف بفتح اليم ويكون  
العين وفتح الراء مصدر مع جميع اسم ممنون يكون حج من قيل جرح قطيعة اي مفت  
على طرف الافاضل المعرفة والمعروفة وشكر الله عليه طعن على الشرافة ترك الشكر  
فان كان مراده الطعن عليه فممن ثقل انما ترك الشكر لكون الحمد راسل الشكر وهو  
تشبيه على تحقق الحمد ههنا في ضمن الشكر فان الحمد اعم من جهة المتعلق من الشكر لان  
الحمد يكون في مقابلة النعمة وغيره والشكر انما يكون في مقابلة النعمة لكن الحمد

ههنا متحققة

ههنا متحققة في ضمن الشكر كالا يغني او تنية على المقابلة بين الحمد والشكر على ما متت  
اعطيته من زوارف الفواضل جمع فاضلة وهي النعمة المتعدية الى الغير والزوارف  
جمع زارفة من زرف الماء اذا سار فيكون في قوله من زوارف الفواضل استعاره مكنية  
تخييلية لانه شبه النعمة المتعدية بالماء في الانتقال من مكان الى مكان وهذا التشبيه استعاره مكنية  
تخييلية ثم استدل بالامم المشبهة به من الزوارف الى الفواضل استعاره تخيلية او استعاره  
فهذا التشبيه مصرحة اصلية بعبية لانه شبه تعدد النعم المتعدية بجران الى في مطلق الا انتقال  
فهذا التشبيه استعاره مصرحة اصلية وزوارف بعبية المتعدية من الزوارف بعبية الكثرة  
تبعية والفواضل قربتها وصلوة على الاما واما جمع اما صلوة على الشارح او تشبها  
على استلزام الصلوة للسلام فلهذا ترك الشارح سالا ما على يكت اما  
من النبوة بمعنى المرتفع اصله نبو فاعل خصار الجنة او من البناء بمعنى الاخبار اهل  
شبه ومقابلة الهمة بالوقوعها في ظرف بعد البناء ان كنهه فادغم في البناء خصار الجنة واما  
اختار النبي على الرسول ههنا ان محمد عليه السلام لما كان مستقما للصلوة لنبوته فاستحقاقه  
بها من جهة رسالة فثبت بطرية الاولعية او تشبها على الترادف او للتعظيم  
النبي المشهور بعد عطف بيان مثل الافاضل الافاضل وافضل الا ما شراى افضل  
الافاضل واما مثل وعل على انه وذويه اي اصحاب ذويه جمع ذوا ولد ذوين فستط  
النون بالاضافة المستعويين صفة الافاضل وذو اماع صفة التشبيه او على متعلق  
بمحسن الشكر اي به شمان الحسنة اي الصنف الحميدة والافعال المرهنية واكرم  
لخصائل امر الفاضل الكريمة والافلاق الحميدة اما بعد فصل خطاب واقتضاب  
قريب من التخليص وهو من سنة رسول الله عليه السلام لانه يكتب في مكانه ومراسله  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم الى فاضلان اما بعده واول فائده وادوم او قحطان او سليمان او غيره  
والغرض منه التنية الى انتقال كلام آخر وابداع المناسبة بين ما قبله وبعده اهل

اما بعد

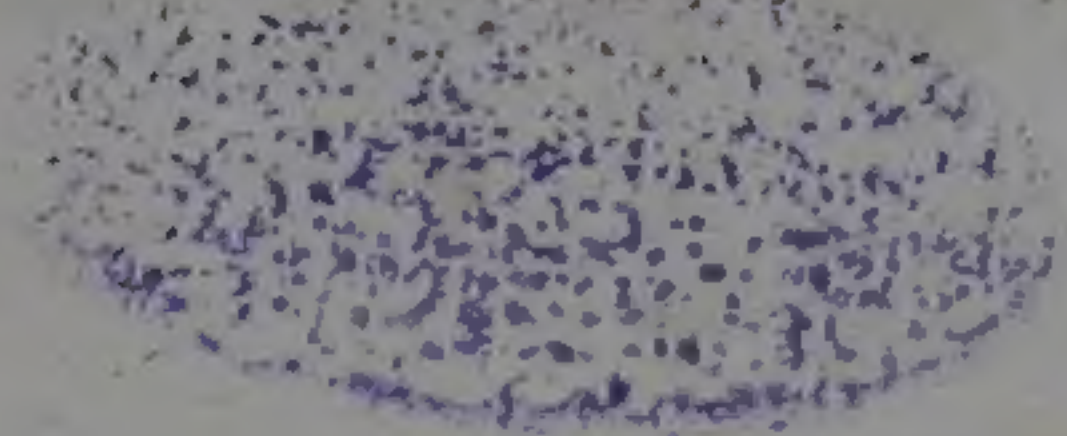


مما يمكن من شيء بعد من الفراغ من البسملة والحمد لله والصلوة فاقول لما كنت  
اه هذه القضية لربطها اتفاقية عامة والفرع منها انما يكيد بعضهم الجدل فليكن  
وكلمة لا اناظر في معنى الوقت فيكون خافضة شرطها ومنصوبة بجوابها  
واما من ادوات الشرط فيكون حاصله لما كانت الفوائد الفئارية اه  
علقت عليها اه لكن القدم حق وارتا الى مثل فان قلت ان قوله لما كانت الفوائد الفئارية  
اه قضية اتفاقية وهي لا يكون قياسا قلت ان الزومية اثنان لزومية حقيقية والقياسية  
عادية هي من القسم الثاني فتكون قياسا الفوائد اجمع فائدة وهي ما كتب من علم  
او ما من الفئارية اما نسبة الى محال ولا صفة والقياس ان بقا الفئارية لكن حرفة  
احد البابين للتخفيف مشتملة على ما هي على قوانين ومساكنها وعلى الانفاذ ومعان واكتفاء  
اشتمالها لجزء لا يخلو عن الغرض اى الاشكال والاعلاق فالاول ناظر الى الانفاذ  
والثاني ناظر الى المعاني اى بالنعكس وفيه اشكال استعارة مكنية لانه شبه الفوائد  
الفئارية بالبابية لكون متلقا ثم السند ما يلزم المشبه به استعارة مكنية تخيلية  
ومع هذا اى مع عدم خلو فوائد الفئارية عن الغرض والاعلاق اخوان الزمان اى الطلبة  
بالزمان وانما عبر عن الطلبة بالافراد اما حضراتهم او رحمة وثقفة لهم راغبون  
فيها اى ما تلون الى الفوائد الفئارية فان الرغبة ان كانت صلتها بكلمة في تكون  
بمعنى السيل كما في كلام المحشي المدقق وان كانت صلتها بكلمة عن تكون بمعنى الاعتدال  
كما في قول النبي عليه السلام من رغب عن سنتي فليس مني غاية رغبة واشتياق  
عطف تفسير لما قبله علقت اى كتب جواب لما عليها اى على الفوائد  
الفئارية ما يكشف الاعلاق فيه استعارة مكنية تخيلية قد شبهت لانه شبه الفوائد  
الفئارية بالبابية وهذا استعارة تبعية فتأمل ويزيل الغرض حتى يتبين  
اى افوان زمان بتخليصها بسبب متعلق بالغرض او القيام فاعلم

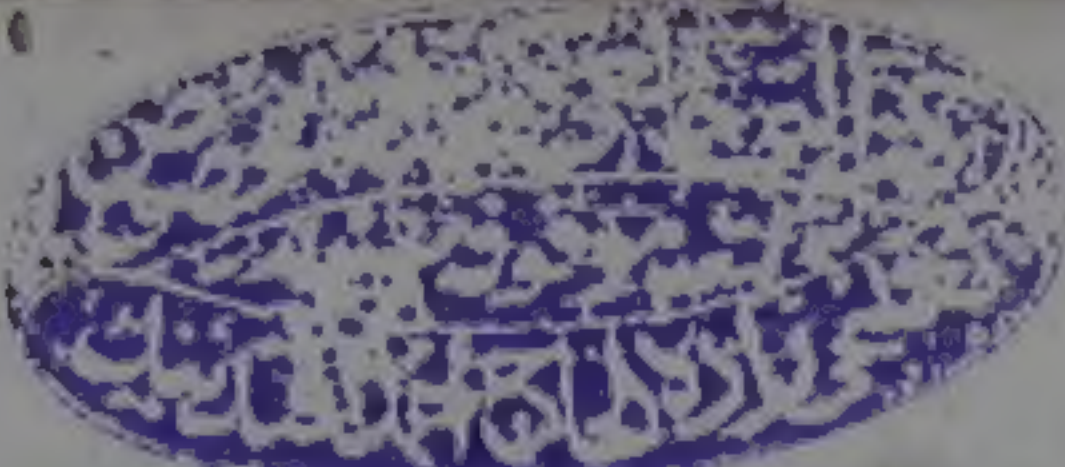
ملازم رتبة لربطها

5 ولم يجد اى لم يقص ولم اترك فقط على تقدير ان يكون جردا بفهم الجيم او سمى على تقدير ان يكون  
جهدا بفهم الجيم قوله ولم اترك من التوكيد لكونه بيانا للعاقبة بعون الحكيم الواسع عليه  
او فربنته رحمة وهو اى الله ولي الاتمام وبمسرة الاتمام فيه اثره ان يكون  
الذي سببها مقدمة على التصنيف فذكر المحشي المدقق قوله اى قول الشارح حمد الله  
من جملة المصادر المحذوف فعلها ليس بمجموع حمد الله بل محذوف فقط في اصله حمد  
في قوله ذلك من جملة المصادر المحذوفة فعلها قبل قوله المحذوفة فعلها صفة جرت  
على غير من هي له تنطبق موصوفها في خمسة مواضع وفي خمسة مواضع تنطبق فاعلمها  
فالمتطابق بقا عليها في التذكير والتأنيث شرط فيها فاعلمها مذكر ههنا واذ  
عنه بان فاعلمها وهو فعلها كتبت تأنيث بالاضافة الى المؤنث او ان في  
قوله فعلها مفعولها وجمع معنى بقرينة المصادر لان المصادر افعالا لا فعلا واحدا  
او يمكن ان يجاب ايضا بان المحذوفة ليست بصفة جرت على غير من هي له  
بل هي صفة جرت على من حاله وفاعلها وهو راجع الى المصادر وفعلها اما  
مضروب على انه عتية او شبه مفعول في الحسن الوجه هذا على تقدير كونه الصفة  
المحذوفة واما على تقدير كونه المحذوفة بدون التاء فلا سؤال ولا جوابا وجوبا  
سما عا اى حذوا واجبا وحذوا سما عا على ان يكون كل منهما مفعولا مطلقا مجازيا  
او كل منهما متعينا عا قبلها والسمي هو الذي يحفظ على ما سمع من العرب والقياس  
عليه على ما تقرره كتب النحو وهو اى فعلها حدث او احدث ولما كان العدول عن الطريقة  
المشهوره مما جاء الى النكتة فقال اشيرت الى النكتة على ان اسمية لكونها اى الى النكتة  
الفعلية اصلا بالنظر الى هذا المقام لا مطلقا على ما قاله الاستاذ منه فلكم وتقرره هذه الجملة  
الفعلية مختارة على ان اسمية لان الجائز الفعلية اصلها كذا صرحنا على ان اسمية فالجاء  
الفعلية مختارة على ان اسمية قوله لكونها دليل اول قوله والاعتدال بالبحر عن اشتراط





الحمد دليل انشاء فلم قال الحمد يكون المعنى انما الحمد دليل انشاء في كل وقت  
والبعد عاجز عن الحمد بكذا فلا اعترف بحجته عن استدامة الحمد قال حمد الله اعلم ان بين  
الاعتراف والاقرار عموم وخصوص مطلق لان الاعتراف مع الاقرار عن علم والاقرار  
اعم منه لانه يتناول الاقرار عن علم وتقرير القياس بهذه الجملة الفعلية مختارة على  
الاسمية لان الجملة الفعلية دالة على الاعتراف بالجملة عن استدامة الحمد فهو مختار على الاسمية  
فالجملة الفعلية مختار على الاسمية لان الفعل يدل على التجدد لان معنى الحمد حمد الله انما هو  
حمد الله زمانا فزمانا وقتا وحيناً فحيناً فان قلت انه لو قال الحمد يدل ايضا على التجدد  
لان الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية انما يدل على التجدد لان الجملة الاسمية معدولة  
عن الفعلية انما يدل على التجدد اذ الجملة الاسمية شتان اصدورها بجملة اسمية منها  
في الاسمية والاصري بجملة اسمية معدولة عن الفعلية فالاول دالة على الدوام  
والثاني دالة على التجدد كلفعلية قلت وان كان الامر كذلك فكيف يمكن الدوام  
بحسب القدرة لكون صورتها اسمية قوله لان الفعل يدل على التجدد دليل الصغرى  
وتقديره هكذا الجملة الفعلية دالة على الاعتراف بالجملة عن استدامة الحمد لان الجملة  
الفعلية مشتتة على الفعل والفعل يدل على التجدد فالجملة الفعلية مشتتة على ما يدل  
على التجدد وكل ما يدل على التجدد فالجملة الفعلية على التجدد وكل ما يدل على التجدد دال  
على الاعتراف بالجملة عن استدامة الحمد فالجملة الفعلية دالة على الاعتراف بالجملة عن استدامة  
الحمد وهو المطلوب وقوله للتخصيص على صدور الحمد عن تولى الله فان قال الحمد الله  
لم يجد التخصيص على صدور الحمد عن نفسه سواء كان اللام للاستغراق او الجزاء او العهد  
فان قلت لو قلنا اللام على الاستغراق يدخل تحت الشارح ضمنا فلا تخصيص اولى  
من الضمن فان قلت لو قال حمدى الله مجرد التخصيص ايضا على صدور الحمد عن نفسه  
ان هذا الطريق غير معتد به في مقام الحمد فاما تقرير القياس بهذه الجملة الفعلية



مختارة على الاسمية لان الجملة الفعلية دالة على التخصيص على صدور الحمد عن نفسه  
مختار على الاسمية فالجملة الفعلية مختارة على الاسمية وانما اختيرت الحذف على باع  
سواء لم يقدّر تقديره لم اختار الشارح الجملة الفعلية بحسب حذفها مع ان يمكن  
اداء الحمد الفعلية بان يقال حمدت او الحمد فاجاب عنه بقوله وانما هو ليتبع  
اداء الحمد على ويترى التسمية اى على طريق التسمية ونهجهما واسلوبهما في الحذف  
فقط وانما قلنا فقط للابرة الاعتراف بان الحذف في التسمية على طريق الجواز  
في الحمد على طريق الوجوب فكيف يكون اداء الحمد على ويترى التسمية الحذف مختار  
لان الحذف يقع الحمدية على ويترى التسمية وكل ما يتبع الحمد في تسمية التسمية فهو  
مختار فالحذف مختار وليذهب السامع على ما شاء من المذهبين اى الطريقين ان  
قليل حمدت حمد الله ان شاء فليقل حمدنا حمد الله ان شاء فليقل حمد حمد الله  
التوليع وهو اولى من التخصيص اى تقدير المضارع والماضى الحذف مختار لان الحذف  
ما يذهب السامع فيه على ما شاء من المذهبين فهو مختار وتقدر المضارع اولى من تقدير  
الماضي ودعا به بان الذين لانه اى المضارع يدل على الاستمرار التجدد والاعتداد  
اشان استمراره وانما هو عدم الانكسار اصلا واستمرار التجدد وهو يتقبل  
الانكسار الموجب لاستغراق الحمد في جميع الازمنة المستقلة تقدير المضارع اولى  
لان المضارع يدل على الاستمرار التجدد والاسم التجدد موجب لاستغراق  
الحمد في جميع الازمنة المستقلة فالمضارع يدل على الموجب لاستغراق الحمد في جميع الازمنة  
المستقلة فالمضارع يدل على الموجب لاستغراقه في جميع الازمنة المستقلة وكل ما يدل  
على الموجب لاستغراق الحمد في جميع الازمنة المستقلة فهو اولى فاما يدل على انقطاع  
فتقدير المضارع اولى في يدل على الانقطاع اى الحمد مدة عمرى ساعة فساعة  
زمانا بعد زمانا وقتا فوق وقتا ولذا ان تقول ان اردت بقولك لانه يدل على الاستمرار



التجدد في ايقافا مبلو ما لما في غير على الانقطاع والتقط اي المقادير مع انه لا يدل على الاستغناء  
 المحدث جميع الارزمنة الماضية او الحاضرة او المستقبلية او كما يدل على الانقطاع والتقط او كما يدل  
 على استغناء المحدث في جميع الارزمنة المستقبلية او كما ان المقادير يدل على استغناء المحدث في جميع  
 المفعول متبادلا بغير الميم وفتح النون ظرف مستقر من المبتدأ على ما ذهب ابن مالك وقوله بغير الميم  
 وفتح النون من غير يري ولم يقرأ وهو الرواية هي ان كسر الميم وفتح النون انما هو رواية  
 المص المسمى منه والمصدر مستند من تعريف المسند والجملة معترضة بين المبتدأ  
 والخبر والعرض من الابهة ان التبيين على رجا ان الرواية خبره جمع منتهى خبر  
 مبتدأ المنتهى اما مصدره تأكيد على وزن نشدة او مصدر نوع لكن الاصح  
 والمناسب للمقام هو الاول بغير الميم وسكون النون ظرف مستقر صفة منتهى وهي  
 اي منتهى العطية والجملة اعتراضية لبيان ما قبله العوارف اختلف  
 فيه قيل انه مشترك بين المذكور والمؤنث والاصح انه انما يستعمل في المؤنث  
 جمع عارفة وهي اي عارفة الاصناف اي العطية وتلفظ ما يجوز ان يكون والمراد بالامكان  
 ههنا الامكان العام ان يكون موصولة وجاء بكونه مذكرا باعتبار لفظ ما وجاء خبره مؤنثا  
 باعتبار الكلمة تدور الموصوفة مع انها تجوز في المقام احالة الى اذهان الطالبين  
 وصقامة فان قلت فلم لم يذكر الموصوفة وترك الموصولة مقابلة قلت ان الموصولة  
 معرفة بذكر ونعم الله الي انهم على الشارح معرفة ومعبودة لا منكورة فلذا ذكر  
 الموصولة وترك الموصوفة مقابلة على ان الموصوفة ليست بمناسبة للمقام  
 لدلائلها على النعم المنكورة والعائدة في الصلح محذوفة وحذف العائد المنصوب  
 وانما قيد بالنصوب لان العائد المرفوع لا يجوز حذفه فيقتضي اي كسر وشايخ  
 كقولهم هذا الذي بعث الله رسولا اي بعث الرسول الى ما لم يخصص ما مع كون  
 من بيانية وصحتها باية ومع وضع مدخلها موضع المبين بها في قوله تعالى

قوله ما لم يخصص

اد الوصوفة

منها وادوار  
محتاج لغيره  
ظنوا

الجمع بين البيانية  
فاجتنبوا

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فعلى هذا التفسير اي على تقدير كونها من بيانية يكون  
 الطرف المستقر او متعلق بالانفصال اي على ما لم يخصص من بين مع العوارف  
 الا فاضلا او هو من منع عوارف الا فاضلا ونش ينز مرتب لكون الفصل الواحد  
 او من الفصلين فعلى هذا اي على تقدير كون من متعلق بالانفصال او يكون الظن  
 لغوا وان يكون لفظا ما عطف على قوله ان يكون اي ويجوز ان يكون لفظا ما  
 في قوله على ما لم يخصص او مصدرية وهي تجعل الفعل في تأويل المصدر فلذا افاد ان  
 تلخيصه لفتح اي اذا كان ما مصدرية يكون من في قوله من منع العوارف الا فاضلا  
 متعلقة بالانفصال فيكون الطرف لغوا وكذا خلص من محن عوارف الغضائ  
 وازدادة المنع الى العوارف وجواب عن كونه تقديره ان المنع بمعنى العطية  
 وكذا ادرك العوارف بمعنى الطلابة فيلزم التكرار فاجاب عنه بقوله واخافة المنع  
 الى المعوارف بيانية تنجي على معنيين احدهما هو المشهور بين النحاة وهي اي  
 الاضافة البيانية المشهورة بين النحاة مشروط بان يكون بين المضاف والمضاف  
 اليعوم وخصوص من وجه والاخر هو المشهور بين المعنيين وهي اي الاضافة  
 البيانية المشهورة المعنيين ما كان المق من بيان المضاف لا ما كان بمعنى من  
 ابيانية فالاول مشروط باليعوم والمخصوص من وجه الثاني جار في اضافة الاسم  
 مطلق الى الاخص مطلق ايضا كما يجري في اضافة الاعم من وجه الى الاخص  
 من وجه فالمراد من البيانية ههنا البيانية بالمعنى الثاني اي بمعنى ان المضاف  
 اليه مبين للمضاف فلذا افاد ان العطية التي هي عوارف الا فاضلا  
 الاصناف اليهم او اصنافهم او اصناف الا فاضل الى معنى بهذين  
 التفسيرين ان العوارف جمع عارفة وهي مصدر كناية عن قلبي  
 المصدر على وزن اسم فاعل كناية عن قلبي على وزن اسم مفعول كالمعتون في قوله تعالى

7

منع بيانية

العلم مطلق اخص مطلق اضافة قيد  
 بمعنى منع عطية اخص عوارف عطية  
 اخص عوارف فاعلم







المشبه الى المشبه فيكون العواصف على هذا التقدير تمثيلية فتأمل اي سلفه في معنى الاشياء التي  
 اي ملكة ومنزلة للفضائل لا يراى اليها من الملكات لما اصابته من النباتات وما تشبهه اذ العواصف  
 بالعواصف قليلة قلة عواصف الفضائل حذف صفات تقديره من معنى عواصف اذ ان الفضائل واثارة  
 العواصف اما الفضائل من غير الجين الماء التي في غير اضافة المشبه الى المشبه عين دخلت في معنى  
 اذ ان الفضائل العواصف فرة بتولدها ما تشبه ان على ما قبل في غير ما لا يحق لانه لا يورث  
 الى المشبه فيما يمكن الاستعارة ولان وجه التشبه في التشبيه بغيره ان يكون الشرح بلا مشقة  
 هناك لا يخفى وان تقدير المضاف خلاف الظاهر قال الحنفية يجب بغير حذف وهو اي الفعل  
 المحذوف صلت او اصل على قياس حمد الله ان تقدير المضاف عند بيان الدين لان المضاف يدرك المحقق  
 والمضارع يدرك التشكيك بالتحقيق اولى من التشكيك وتقدير المضارع اولى عند الحنفية لان  
 المضاف يدرك لا انقطاع والمضارع يدرك استمرار الجردى الموجب لاستفراق الصلوة في جميع  
 الارزعة المستقبلة اي الصلوة على سبيل ساعة فاعلم انهم من قوله على قياس حمد الله ان يكون  
 صلوة على قياس حمد الله في جميع الوجوه فذكر بقوله لكن الفعل ههنا ليس بحاجب المحذوف  
 لانها لا تسمع من العرب حذف فعل صلوة ولا قياسا لانه ليس المضبوطة تحت قاعدة بجزائ  
 المحذوف فالفاضل الطرس ان المنعول المطلق محذوف فوجدوا قياسا والكلمة في اختيار اي  
 الفعلية على التسمية في عهد الله وانما اقتربت الجلالة الفعلية على استمرار والتخصيص على الهدوء والصلوة  
 على نفسه وانما اضيف المحذوف ليعق الصلوة على وسيرة الحمد والتسمية وليذهب السامع على ما شا  
 من المذهبين اي تقدير المضاف والمضاف هو المسمى كيون ان يكون قوله اولى العواصف مفتوحة الهمة بمعنى الحن  
 والشرق وهو الفلا والاسب بغير شئ في نظائر من قوله باطلا الشما لكونه بكم القابل وواضح الدلالة ويجوز  
 ان يكون المضموم الهمة تائيد الاول وهو اسم فضيل مفرد مذكور اولى مؤنثه كما يقال اول اول او اولى  
 اوليان او اى اشرف النعم وهو اشرف النعم الايمان والسلام وخواص النبوة والرسالة فالاضافة في  
 خواص النبوة والرسالة اما بيانية بين ان التقدم الشرف وهذا التفسير على تقدير ضم الهمة فيكون نقاد شريفا

لا يجب لزمان

لا يجب الزمان او بمعنى الامم التقدير على تقدير فتح الهمة واولى العلم اي مقدمها بحسب الشرف والكرامة  
 لان نعم الوجود سابقة على الايمان والسلام وخواص النبوة والرسالة بالانسان يعني لو كان المراد من التقدم  
 التقدم بالانسان لزم الصلوة على الكثرة لان الكثرة ممن تقدم مقدم النعم بالانسان فيهم نعم الوجود وهي  
 سابقة على كل نعم بالانسان لكن الثاني باطلا والمقدم مثل وفي الحفت وخلصت والمخ والمخ وفي  
 هذه الاربعة جناس القلب والاقبال والخواص والفضائل وهذه الثلاثة جناس الاشتقاق  
 لكن اشتق منه في الكواحد والنعوت والبعوث وفي هذين اللفظين جناس خطا لانه ان لم  
 يكن التقاطيعون خطا واحدا من الصفة البديعة ما فيها قوله وفي الحفت اه فخر مقدم وما فيها بقية  
 مؤخر وفي قوله من الصفة البديعة ببيان لما في يعرف وقد علم ذلك من تقريرنا ودل صيغ التفسير  
 في قوله باطلا الشما على ان فصالة على من ضائل سائر الانبياء وقيد قرش الشريين قبلهم ومجزة  
 اوضح من مجزاتهم قال اراج اما بعد فصل خطاب واقتضاب قريب من التخصيص الغرض منه  
 ابداع المتأنيبين ما قبل وما بعده وقد سبق الكلام في حق حاله وما عليه فلما اما ظرفية او شرطية  
 قد سبق تحقيقها لم ينفع التعليل اي رد الين المقصود من تبين الغرض بغير فعله والاقول  
 هو السوال من غير فكر وروية من السراج اي التعليل بان اقوال المراكب عن اقتراح اخي في وكلمة  
 عن متعلقة بالتعليل والمراد باخ التلميز الواحد المحتص بالشارع وانما عبر عنه بالاخ حضرة  
 اورا فته او نواضع كل صباح وما كلمة في متعلقة بالاقتراح والمراد من الصباح  
 طرف النهار او كل النهار لانه قد يذكر الطرفان ويراد كل اليوم ان يكتب ان يكتب اليك متعلقة  
 بالاقتراح فوائدا لانية عطالة الاقوال اي بطالب كل طالب لغيره الرسالة الابشيرية الامم  
 متعلقة بكتب في يكون معنى على او بمعنى في طرفا مستقر صفة والفائدة جمع فريدة وتاوه بالنية  
 او التفرغ الوصفية الملائمية والفريدة هي الدرة التي تخرج من صدفها واحدة او توجد  
 في الاقليم وحده ان توجد في خزينة السلطان واحدة او تحفظ في الحقة واحدة في الميزان  
 اي في المنطق والظرف المستقر صفة الرسالة الابشيرية في الفوائد استعارة مصححة اصلية

مطلقا  
 اما بعد كلام



لانه شبه مسائل الاشياء بالفرق في المقبولية والردعية والنفاسية ثم ذكر القول  
واريد مسائل الاشياء الاشياء استقارة مصرحة اصلية حقيقية شئت جوابها في الكتب  
عندة يوم من اقصر الايام وختمت مع اداة مفترية معونة الملك العلام انه مع والى التوفيق  
اي صاحب كرتوفيق والتوفيق جعل الاسباب متوافقة كذا المسببات وقيل خلق القدرة  
على الطاعة وقيل الدعوة الى الطاعة وقيل خلق الطاعة وانعام قال الحق ان كنت لا انزه  
اي لا انزه اخالي والنهر الزخيرة والردية كيت ديت الغليظ يستبدل المصدر من خلق الى مخلوق  
والباصلة لا انزه بكلام الباطنة الاستقبال بزمرة اي بجملة تلك الكلام اخالي لا انزه  
عنه وكل من منى عنه بستمج النهر مرام وكل مرام لا يتركب فالنهر لا يتركب واما القوي  
للقياس فتشابة بقوله الله واما السائل فلا تشبه وكثر ثابت بقوله الله واما السائل فلا  
تشبه فهو من منى عنه ينتج فالنهر من منى عنه فالنهر من منى عنه فبالسائل في هذه الا  
السائل على السبب ومن قوله الله لا تشبهه بالزخيرة ولا تشبهه بالزخيرة واما السائل فلا تشبه  
اذا وجدوا ترددوا اليك اذ لم يوجد المسؤل يعني ان هذه الآية تدل على منية نهرا سائل  
المار وهر ليس بطريق والمطلوب منية نهرا سائل العلم وترددت لانه يعني منية نهرا سائل  
العلم لانه لما كان نهرا سائل المال منها شئت بطريق الاولى منية نهرا سائل العلم قوله الله  
ولما تشبهها قبحك كذا فخر برب عن قوله الله لا تشبهه اسئل قوله الله ان اكتب وعيشت  
ان اكتب فلما يتفهم ذلك التعلل ولم يتفهم ذلك السائل بهذه الردية بل افترج  
على الكتابة بشعر قوله بل افترج على الكتابة ان يكون ان في قوله ان اكتب حافضا من كتب  
يكتب ولا يصفى لاجلها اي لاجل الكتابة في كل جاح ومضى هو كمال الملازمة وهو علم انكاد  
الشيء عن شيء شئت في كتب الفوائد جواب لما وقيل المراد بالسائل في الآية  
طالب العلم وهو النسب مما كان فيه لكون سوق الآية وسراده عن فلهذا صور بصيغة التمجيد  
فان قلت انما اعتدى على الردية الذين ازالهم يوجد المسؤل عنه وها قد وجد وقع

فيها هو ليس

فيما هي ليست حاصلة واما معارضة فتقير بالما كان المسؤل موجودا ههنا فالله لا يتن  
منه عن كنه المقدم حق والما تشبهه وتنقص شبيهه فاما قلت قد عرفت قد عرفت  
المسؤل محضه لا تشبهه اي لا تشبهه السؤل فيكون حقيقة المقدم ممنوعا فلما اتوا بالما  
اجابهم بكلم قوله عليه السلام اغنهم عن سؤلهم اي عن سؤلهم ولو بشق قال الحق  
عن اقره ارج الى اي الحاح مراره جواب عن سؤل مقدر تقديره عن اقره التلميح على ان  
ليس يناسب لانه سؤل الدابة ليس يناسب وحاصل الجواب منه الصغرى بان يقال لا تم  
ان يكون ذلك الاقتراح سؤل الدابة وانما يكون سؤل لم يكن الاقتراح كناية عن غاية رغبة  
انما يكون الاقتراح من سؤل الدابة لو ارد به المعنى الحقيقي واما اذا ارد به المعنى الكفوي فلا يكون  
من سؤل الدابة لان الاقتراح السؤل على سبيل التكميل اي على طريق الحكم والادب عطف  
تغير الحكم من غير فكر وروية معانيها واحد ولا يكون ذلك اي السؤل على سبيل التكميل والادب  
الانانية رغبة وما يكون كناية رغبة لا يكون سؤل الدابة فاقترج التلميح على استاذة لا يكون  
من سؤل الدابة والاف جواب عن سؤل مقدر تقديره ان قوله الله عن اقره ارج الى ليس  
سبيح لان الماخ النبوية لم يكن لشارح فاجاب عنه بقوله الله وارج الى الدين والطين  
يعني ليس المراد بالاف ههنا الا في النبي بل ارج الى الدين والطين قال الحق عبر الشارح عن النبي  
اي الطالين بالافخوان جواب عن سؤل مقدر تقديره ان الافخوان انما يستعمل بين الاشار  
والطلبة ليس بامثال البشر فتغير الشارح عن الطلبة بالافخوان ليس سبيح فاجاب  
بقوله عبره واه وحاصل الجواب ان التعبير عن الطلبة بالافخوان ههنا معناه المجاز حيث  
الافخوان بامثال في الشفقة لانه بين التلاميذ والاساتذة شفقة كما تكون بين الافخوان شفقة  
وذكر الافخوان الموضوعه لاشارة وابداء الطلبة والمستفيدين استقارة مصرحة اصلية  
ونكتة قوله حضا لشفه واطلها رالشفه عليهم اي على المستفيدين بهذا التلميح  
الكتاب الفندي وقيل في نكتة المجاز التفسير بالافخوان تنهيا عن ان لا يقد على مطالعة هذه

بعض اعدام تقدير اوزنيمه عليه  
التدبير

في اولاد ادم  
في اولاد ادم  
في اولاد ادم  
في اولاد ادم



الفوائد الاخرى يكون رضاء مثلاً اي للشارح في العلوم والفرق بين هذه الكثرة والنكتين السابقتين  
 ان هذه الكثرة تكبرية التلاميذ الصبيح حسن الظن وان النكتين السابقتين تصغير الكبر فيكونوا يتقرب  
 بالافان وصفاً للتأليف بالدقة والتموضعة بين ان هذا التأليف بالغ بالدقة والتموضعة اي مرتبة لا  
 يدرك الا ما في العلوم ولكل وجهه هو مواليها لان الصدور منه جواب النكتين السابقتين اي هي  
 لنفسه واظهار المستفاد من هذه التأليف وتقريره لما كان عندك دليل يدل على جواز النكتين  
 الاولين وتقدم ليرى خلافه في جوابكم من جوابنا وتقريره لما قدح اشرار بتول شريعة  
 فيه عذوة يوم اه فالتكثان او ان لا يجوز في لكن المقدم حق والتا مثله عذوة اي قدح  
 اشرار بتول شريعة فيه عذوة يوم اه يرجع الوجه الاخير بل بعينه قلت ان يكون قوله شرعية فيه  
 عذوة بان لا يتقدح وحاصل الجواب من حقيقة المقدم في القياس الثاني وتقريره سراً لمن هو  
 اهل حال المحنة شبه اشرار المسائل اي مسائل الرسالة الا بشرية بالقرآن تتبع قريظة وهي دوة  
 تخرج من صدرها واحدة او توجد في الاقليم واحدة او توجد في خزانة السلطان واحدة وتحفظ  
 في الحقة واحدة فلذلك سميت قريظة وتاوها بالمباغة كماء علامة او لتقل من الرصينة التي الكمية  
 كماء كافية وشافية وهي اي القريظة في فخر الفوائد الذرة جمع على الدرر الكبيرة الشافعة اي  
 للامانة والبراقة في النفس والمقبولية والمغربية بها وجه التشبيه فبراث رح عن المشبه  
 المسائل بلفظ المشبه به وهي الفوائد استارة مصرحة بحقيقة واستارة مطلقاً اي سواء  
 كانت مصرحة او مكية هي الكلمة قبل هذا التعريف غير جامع المصركية تناوله الاستارة التخييلية  
 فاما تشبيه المكيبة بالمتكينة وجب ان لا يخلو بان المراد من المعرفة بها الاستارة المفردة لا  
 البطلان في الاستارة المفردة والمكينة او اعراض عن هذا التعريف ايضا بانه غير جامع لانه لا  
 يشاؤن الكمية على مذهب الخطيب بان الكنية عنده هو التشبيه المصغر في النفس والتشبيه  
 وهي ليست بكلمة فلا يكون التعريف شاملاً لها واجنب عنه ايضا بان الكلمة في التعريف علم  
 من ان يكون كلمة حقيقة او حكمية فالنسبة كلمة حكمي وان لم تكن كلمة حقيقة المستعملة في

رجع لوجه الا انما يشبه  
 عين وعارض الوجه الاخير  
 بل عين في التثان او  
 لا يجوز ان ينتج ما قدح  
 ان اشرار بتول شريعة  
 فيه عذوة يوم صح

فان المستعمل

قال المستعمل لان ما لا يكون مستعملاً لا يكون حقيقة ولا مجازاً غير ما اي معنى وصفت له فثبت به اي  
 في غير ما وصفت له الحقيقة والمراد من الوضوح هنا الوضوح الشخصي اذ في المجاز وضع نوعي  
 للعلاقة فثبت بها العلاقات كما اذا قلت فخذ هذا الفرس اردت به الكتاب وهي العلاقة في الاستعارة  
 المشابهة مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وهي اي القرينة المانعة هنا اضافتها  
 اي اضافة الفوائد الى الرسالة والتحقيقة ما يكون مستعاراً له اي المشبه امر متحققاً حساباً  
 يمكن محسوساً باحدى الحواس الخمس الظاهرة كما قولنا رايت اسداً في المنام او عقلاً قورنيس  
 اهنا الصراط المستقيم فانه شبه الدين الاسلام باقراط المستقيم في الاهتداء وذكر  
 المشبه به واريد المشبه استارة مصرفة اصلية حقيقة يكون دين الاسلام متحققاً عقلاً  
 والمستعار له اي المشبه اهنا مسائل الرسالة وهي المسائل متحققة عقلاً فالجواب  
 في كتب الفوائد المقترحة يعني ان المصنف راجع الى الكتب المذكورة حكى في ضمن قوله ان الكتب  
 فوائد قال المشبه اي مغرب ذلك اليوم يعني ان المصنف راجع الى الكتب المذكورة حكى  
 في ضمن قوله ان الكتب فوائد قال المشبه اي مغرب هذا الكتاب يعني ان المصنف راجع اليوم اي  
 وقت يشبه يعني ان المغرب هنا اسم زمان فإثبات رح اعلم ان من حق كل طالب كثرة  
 اعلم ان العلم بينوا مقدمة الشروع في اول كل كتاب وهي حصة تصور بوجه ما  
 والتصديق بفائدة ما والتصور بالحد اي تصور العالم بالحد والتصديق بالفائدة المقترحة  
 المحصورة بذكر العلم الواقعة في نفس الاطربة عليه المعادلة الى المشقة والتصديق بموضعية  
 الموضوع فالا وان هما الموقف في عليهما الاصل الشروع والثالث والرابع هما الموقف  
 عليهما الشروع بالبصرة والتصديق بموضعية الموضوع ما يتوقف عليه زيادة البصرة  
 فالص اي اشرار ابو علي سينا ترك المقدمة في اول كتابه لان ايساغوجي كتاب الطب  
 وتخصيص غيري وقريري واضطاري وكره فيس من ثمة التصور بوجه ما والتصديق  
 بفائدة ما وكذا البواقي فلهذا ترك المقدمة اي ترك مقدمة الشروع لكن ان رح اراد

تصور بوجه ما



ان يبينها على سبيل البيان وان اختلفت اقسام العلم وانما صدر باعلم تنبيهها على ان ما جده مما يجب الانتباه به  
ثم قل ان الموضوع لتلك كيد اعتنا بشانه الحكم فيها بعد ما اقر ان هذا الكلام فليقل ان هذا الذي هو البناء  
فان كان يكون الحكم فيه بقررة في ذهنه ثم اني بجملة التسمية لتلك من هاتين التكتين فقرر من هذا كل  
طالب كثرة اي مما يجب على كل طالب كل امور كثيرة والوجوب وهو اي الواجب بالوجوب العقل الثبوت  
بوجه ما والتصدق بقاءه ما او استحقاق وهو اي الواجب بالوجوب الاستحقاق في هو الثبوت  
مجده والتصدق بقاءه المعتد والتصدق بموضوعية الموضوع وفي قول من حق كل طالب كثرة  
نتائج الاضافة وهي جائزة في التثنية بالاتفاق كما قررته مثل ما ب قوم نوح وقورا الشاه  
تمامه الجمل السبعة وان زاد على التثنية ففيه خلاف قوله كثره في بعض امور كثيرة وانما علم  
من ان يكون على اوجه كالتضام وعلى تقدير كونها علما اعم من ان يكون مدونة او لا تنظيرها بمرته  
وحدة والجملة صفة كثرة بمعنى ان من حق كل طالب امور كثيرة مطلوبة بجمته وحدة  
والصفة اما كثرة ان كان المعنى تضاعفها بمرته وحدة مطلقا اي سواء في وحدتها مستترة عند البقاء  
او لا والاعتراض ان كان المعنى تضاعفها بمرته وحدتها مستترة عند البقاء والاعتراض الجبهة الى الوحدة والاعتراض  
السبب الى السبب بجملة الجبهة بمرته وحدتها مستترة عند البقاء والاعتراض الجبهة الى الوحدة والاعتراض  
تضاعفها بمرته كبرى تضاعفها بمرته وحدة من كل طالب ان يبرهنها بتلك الجبهة يتبع فكل من حق كل طالب ان يبرهنها بتلك

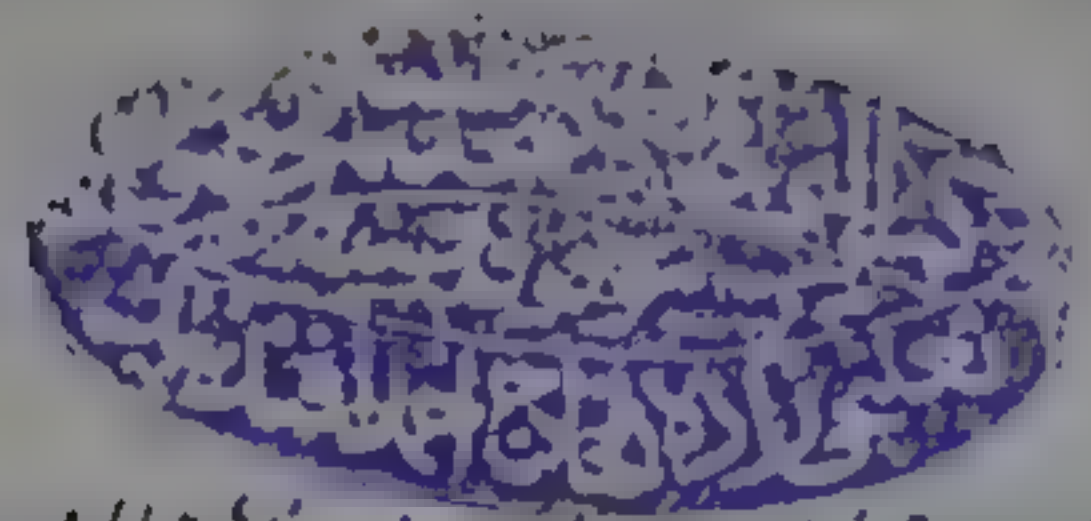
كبره

الجبهة وهذا القياس من الشكل الاول شرطه ايجاب الصغرى وكثرة الكبرى والكبرى هنا مملو وهي  
في قوة الجزئية فكيف نصح ان تكون كبرى الشكل الاول ايجاب عنه من وجود احد هاتين التكتين فقرر  
العموم في ثبوت الاثبات في قوة الكثرة عند علماء البلاغة وثالثها ان الاعتراض المذكور انما يرد لو كان كل  
فكر سطر على طالب قبل الاضافة الى التكتين واما اذا سلطت بعد الاضافة اليها فلان المعنى يكون في هذا ان  
من حق كل طالب كل كثرة ورأيها ان الموصوف يكون عاما بعد الصفة وصفة كثرة وهي جملة تضاعفها بمرته وحدة  
عامة لانها شاول بكل كثرة مضاعفها بمرته وحدة فلكون موجبة كثرية فتصح ان تكون كبرى الشكل الاول وفاسدا  
انه تنوين كثرة للتعظيم وسادسها ان كثره كثره في الكلام فالتقدير ان من حق كل طالب كل كثرة الى  
افرادها من الاجوبة وتحقيق هذا المقام في ثبوتها على المتخصص المتخصص فان اردت الاطلاع في رجبه اليه ان  
بصرفها بتلك الجبهة اي تصور تلك الكثرة بتلك الجبهة بحيث يختار عن غيرها ومعرفة المطلق بالجبهة  
بان يعرف بان ان قانونية تعظم مراعاتها الذين من الظاهر في التكرار ويحصر الشعور عطف نفسه الى العلم  
الاجمالي بها اي بتلك الكثرة فكل هذا يكون ابدا صلا لا شعور لاوسب تلك الجبهة في يكون مغفورا شعور  
محدودا فالتقدير ويحصر الشعور بالاجمالي الكثرة بها اي سب تلك الجبهة قبل شروع فيها اي في تلك  
الكثرة الشروع هو التلبس بجزء اجزائه تحت باطن فاستشعر ما بعينه وحرف الامة اي طرف من طرف  
من اجزاء الزمان الى ما ما بعينه فان الطالب لو لم تصور العلم اصلا وشعر فيه يكون طالبا لاجمالي المطلق  
وطالب متنع ولو تصور شيء علم ولم تصور بجمته وحدة فلا يأت من غير استشعر ما بعينه وحرف الامة الى  
ما ما بعينه فيكون كمن ركب متن عباد وضبط ضبط عشرة او ان اراد معرفة مسائل العلوم جزئية  
فموجوده في فروع فان مسائل العلوم غير متناهية وان يعرف عنايتها عطف على ان يعرفها وانما انما  
ان يعرفها ولم يقرر عنايتها بالعطف على صير المنصب في ان يعرفها تنبيهها على تقابل المعنيين فان  
المراد من المعرفة الاولى المعرفة التصورية ان المراد منها معرفة العلم كجده او بمركه والمراد من  
المعرفة الثانية المعرفة التصديقية بجملة العلم وانما اضافة الغاية الى الصير الراجع الى الكثرة فيها  
لان الواجب كل طالب هو تصديق الغاية المفهومة المعقدة المستترة عليها العادة الى التثنية

الامر منها الصير

كما كان في هذه من جملة ما يرد  
في ثبوتها على المتخصص المتخصص  
للعوم في ثبوتها على المتخصص المتخصص  
ان المملو مع





لا معرفة الغاية مطلقا لما راعى الغاية ههنا الفائدة المحصورة المعتدة المستترة على ذلك العلم  
 المعادلة الى الشقة فمن لم يصدق فائدة اصلا وشرع فيه فشرعه لان الشروع فعل اختياري  
 وصدر الفعل الاختياري عن المختار بلا فائدة في من صدق فائدة العامة كان يعرف بان العلم  
 شرع فيه فشرعه شرع بلا مرجح لان من صدق فائدة المنطق بان العلم وشرع فيه فهو شرع جازع بلا  
 مرجح لان المنطق كما يكون على ما هو كذا كذا علم فشرعه بان المنطق دون الفقه شرع جازع بلا مرجح  
 فشرع جازع بلا مرجح فهو شرع تصديق فائدة باطلا وان صدق فائدة المحصورة ولم يكن مستترة  
 على ذلك العلم كما صدق بان فائدة المنطق هو العلم بفريضة الصلوة والصوم والذكاة وغير ما يقتضي  
 على هذه فتورا وضعا وان صدق فائدة المحصورة المستترة عليه ولم يكن تلك الفائدة معتدة او صدق  
 فائدة المحصورة المستترة عليه المعتدة ولم يكن مقابلة الى المشتقة فتعرض على هذه فتورا ولم يكن  
 على بصيرة في طلبه فتكون كمن ركب منزعا وخطبا وشاء العلم ان التصديق بالفائدة ههنا ثم  
 من ان يكون يقينا او ظاهرا وان الشئ يطلق عليه غاية باعتبار كونه طرف الفعل ويطلق فائدة  
 لكونه شرعا ومستترة على الغير وعرفه لكونه مقدمات على فعله وعلمه لكونه مؤشرا في هذا العالم  
 ومنفعته ليزداد جدا او نشا طي ليزداد وجده ونشا طي لا يكون سميبت وهو اعلم من البعث  
 النعوى والنعوى فالنعوى هو ما يكون غايته اعتقاد الطالب والعرف هو ما يكون غايته اعتقاد  
 الى الناس وهذا لان قلت فتمت التصديق بموضوعية الموضوع في الوجود واخذ في الدعوى كما  
 سياتي فلما تبين هذا الخطا ان التصديق بالفائدة المعتدة التصور برحمه او بحده ما يتوقف  
 عليه الشروع بالبصيرة والتصديق بموضوعية الموضوع ما يتوقف عليه زيادة البصيرة فترتبة  
 الشئ من منتهى مرتبة الاولى الى لا يخفى وقيل ان كنهه علم كيت ان المراد بالشعور بها التصديق  
 بموضوعية الموضوع بان الشعور بالشعور بالكثرة اعم لان الشعور كما يكون تصديق الموضوعية  
 الموضوعية كونه التصور لجهده او برسمه او بالتصديق بالفائدة المعتدة ولان دلالة العام على الخاص  
 ماعدا دلالة الثالث واجيب عنه بان عدم الدلالة عدم العلم انتفاء سائر الانتفاء ههنا

معلوم لان

معلوم لان العام الشعور كما ههنا مقابل لما في اى التصور بالمد والتصديق بالفائدة  
 المعتدة فيراد به ما وراء الخاص فتأمل وان كل علم كثره تحصيلها اى السالك الكثرة جهة واحدة  
 اى سبب الوحدة يصير سبب الوحدة جهة فوله ولان الواو عاطفة واللام حرف جر ويلزم تحريف  
 جوب من متعلقه ومتعلق حرف الجر مؤخر والمتعلق جري اى فعل جري وتكنة المؤخر لان حرف الجر  
 ان كان يبدأ الواو عاطفة والقاعدة المشهورة فهو اى حرف الجر متعلق اليه بعده ولان كل  
 علم كثره جهة واحدة فهو صغرى والتكبيرى مطوّر وسائر القياس لان كل كثره تحصيلها جهة  
 واحدة او كما كان العلم من حق طالبا ان يعرفها بذلك الجهة جري عادة العلم على تقديم الشعور  
 وموضوعها على الشرع في مسائلها لكن المقدم حق والثالث مثله والجهة على عين الجهة  
 وحدة ذاتية العرضية والجهة الوحدة الذاتية هو كعلم يكون موضوعا وشا وموضوع علم الوقف  
 يتبين من حيث الاعمال والادغام وعلم الفقه من حيث الاعراب والبناء وعلم المنطق المعلومات  
 التصورية والمعلومات التصديقية وعلم الكلام جري من حيث ذاتها صفة العلم  
 العلم الموضوع من حيث معلوم اى جوبا وموضوع علم لا حول من حيث الموضوعات  
 والنسبة واجماع الامة والقياس وعلم الفرائض قسمه التركة بين الورثة وجهة الوحدة  
 العرضية غايته اى علم الغاية وغاية غير العلم معلوم فتأمل باعتبار اى الجهة الوحدة  
 الذاتية وتقديم العلم على الوصول لا تمام لثان ونقطة ثالثة لا محصل للبحث ان كان  
 لاصح الاضافه جازع شذو مسائر والضمير راجع الى العلم وموصول بالباء لفظا تقدر على واحد  
 اى جميع العلم مشرود في التصديق وهو الجهة الوحدة الذاتية كونه اى السالك الكثرة باحتة  
 عن الاعراض الذاتية والبحث في السنة التفتيش والتفتيش وان اصطلاح ثالثة معان الاول  
 هو المتأخرة والباقية والمدافعة والثالثة ايجاب الاشياء والسلبية بالاستقلال والثالثة  
 حمل الشئ على الشئ واشباهه والمراد في هذا المقام هو معرفة ان كل علم اى من العلوم  
 المحصورة المدونة اللام متعلق بتول جري لان اللام الجارة اذا ذكرت مع الواو عاطفة

دلك كثره تحصيلها جهة واحدة جهة  
 طالبا بها اى يعرف بذلك العلم  
 جري من حق طالبا ان يعرفها بذلك العلم  
 يتبين من حيث الاعمال والادغام وعلم الفقه من حيث الاعراب والبناء وعلم المنطق المعلومات

ما لا يستلزم



في المنطق

يكون متعلقة بما بعده قدمت عليه للتخصيص كقصة مدخلية هذه المسئلة من المنطق فمنه المسئلة من المنطق ومنه المسئلة من المنطق  
الكثرة لجهة وحدة وسبب الوحدة ذاتية موضوعية على انها صفة لجهة وحدة وهي اي هذه الجهة  
الوحدة الذاتية موضوع العلم قوله وان كل علم كثره تضبطها جهة وحدة ذاتية صفية وقوله وان في  
حق كثره كثره تضبطها جهة وحدة ان يعرفها بتلك الجهة كبرى فان قلت ان ترتيب المنطق ان يكون  
الصغير مقدم على الكبير فلم قدم الكبير على الصغير قلت ان الكبير اعم والصغير اخص وطريق التفهم  
ان مقدم الاعم على الاخص فلذا قدم الكبير على الصغير وتقرير القياس كذا كل علم كثره تضبطها جهة  
وحدة من حق طالبا ان يعرفها بتلك الجهة وتجعل هذه النتيجة مقدما وقوله جري عادة العلماء  
لولا تقدم الشعور ~~والمشقة~~ ويستثنى عن المقدم فيجرب عن التالي فنقول كذا كذا كان كل علم من  
حق طالبا ان يعرفها بتلك الجهة جري عادة العلماء على تقديم الشعور كذا المقدم حق وانما  
مثله باعتبار ان لا متعلق بقوله تعدد تقديم الفاعل لا تمام او كثره الاضطرار بالنسبة الى جهة  
الوحدة اي سبب اعتبار تلك الجهة تعدد مسائله اي كل علم على واحد وهي جهة الوحدة الذاتية  
ليس يكونها اي كونه تلك الكثرة با حصة من الاعراض الذاتية لشئ واحدة فيه سعة  
لان جهة الوحدة الذاتية ليست كونها با حصة من الاعراض الذاتية لشئ واحد بل هي شئ  
اي شئ الواحد المبحث عن الاعراض الذاتية وحدة حقيقة كوضوح علم الحب وهو العدد  
او اعتبارية وذلك بان يكون موضوع العلم متعلدا وشاويا في امره متماثا  
ذلك الامر كالمعلومة النصوية والتصديقية للمنطق فانها متماثتان ومشاركتان  
ومندرجتان تحت جامع لهما وهو الا يصار الى الجبرولي واما من يقول موضوع المقولات  
اثانية فهو واحد وحدة حقيقة وجهة وحدة عرضية اي تضبطها اي كثره تضبطها  
جهة وحدة ذاتية بجهة وحدة عرضية وهي غاية العلم بجهة الوحدة العرضية للمنطق  
عصية الذهن من الخطا في الفكر والنوع عصية الانسان عن الخطا في التلخيص حيث الامرات  
وابناء الى غير ذلك فخرج عرف جهة الوحدة العرضية للمنطق مثلا تبين مطلوبه

كل علم من حق طالبا ان يعرفها بتلك الجهة

المسألة استعار المنطق في غير مناه متبادر

على

على لا يكون مطلوبه فيقول هذه المسئلة مدخلية عصية الذهن عن الخطا في الفكر وكل مسئلة  
شأنها كذا فهي من المنطق فمنه المسئلة من المنطق ومنه المسئلة من المنطق  
لان هذه المسئلة لم يكن لها مدخلية عصية الذهن عن الخطا في الفكر وكل مسئلة شأنها كذا  
فهي ليست من المنطق فمنه المسئلة ليست من المنطق تبين جهة الاولى اي جهة الوحدة  
الذاتية في ان مقدم العلم باعتبار علم كونهما اي كون تلك الكثرة التي هي الامة بجهة  
وحدة عرضية للعلوم اليه كالصرف والنحو والمنطق والالهي الواسطة بين الفاعل  
والمستعمل في وصورته اليه كالمشار الى جاريه وهو اي قوله كونهما التي ليس بمطلوب منها والطلب  
قوله واستعملها غاية في مسامحة اي ثابتهما اي المستتعة لتلك الكثرة جري عادة العلماء  
والعادة قد تكون بمعنى الفعل الاختباري والفعل يكون الدائم وقد يكون بمعنى الفعل الكثر  
والمراد ههنا هو الثاني في استعارة مكنية تخيلية لانه شبه العادة بالماضي في الاستمرار  
استدعا يلزم المشبه به العادة استعارة مكنية تخيلية على تقديم ما يند شعور  
بتدريج العلوم ابدا متعلقة بالشعور بجهة الجبريتي وهي الجهة الوحدة الذاتية  
والعرضية فباعتبار الاول يكون التوفيق حدا وباعتبار الثاني يكون رسما والمراد من شعور  
التصور وغايتها موضوعها عطف على الشعور بتدريج المقادير جري عادتها على تقديم  
بيان غايتها وموضوعها والمراد من البيان التصديقي والموضوع عطف على كثره عطفها  
على تعريف العلوم في فيكون الشعور في اثنين بمعنى التصديق على الشروع في مسائلها  
فالاول والثاني موقوف عليها مشروعا بالبيرة والثالث موقوف عليها لزيادة البيرة اذا كان الامر  
فنقول باعتبار الجهة الاولى اي باعتبار جهة وحدة ذاتية المنطق علم اي مسائل او ادراكات  
تصديقية لا متعلقة بها او ملكة حاصلة من تكرار الادراكات والتصديق او المركب من الاثنين  
منها او المركب من الثلاثة فيكون مجموع التقادير سبعة كهي المشهور في اسامي الكتب  
الالفاظ والمنقوش والمقاس والمركب من الاثنين منها او المركب من الثلاثة بحث فيه اي

اي وغايتها مستتعة تلك البيرة



في ذات العلم والجملة صفة علم من الاعراض الذاتية اي من المجهولات الخارجية والواقعية  
 وهي الايصال وما يتوقف عليه فانه يبحث في المنطق عن الايصال وما يتوقف عليه الايصال ككون  
 التصورات كلية وذاتية وعرفية وحسنة وفضلا وخاصة وككون التصديقات قضية وعكس  
 قضية ونقيض قضية وحتمية وشرطية الى غير ذلك للتصورات والتصديقات اي المعلومات  
 التصورية وهي قول الشارع والمعلومات التصديقية وهي موضوعات لعلم المنطق من حيث  
 نطقها اي لغير التصورات والتصديقات في الايصال الى المجهولات التصورية والتصديقية  
 وكلية من حيث قد تكون للتقيد كقول الحيوان من حيث انه انسان كذا وقد تكون للاطلاق  
 كقول الانسان من حيث هو كذا وقد تكون للتعليل في ههنا اي في قول من حيث نطقها  
 في الايصال الى المجهولات فموضوع المنطق عند المتأخرين من المعلومات التصورية والتصديقية  
 من حيث الايصال الى المجهولات التصورية والتصديقية اي من الاعراض الذاتية هذا من جهة  
 تعريف المنطق فلهذا ايراد التعريف بلفظ او غير جائز لان لفظا او تكون لشيء  
 والتعريف يكون للكشف والابحار واما متاخران لا يجوز اجتماعهما والحوار عن ان  
 لفظا او تكون لمعين احداهما التشكيك والثاني التوهم والمراد من لفظا او في هذا التوهم  
 هو الثاني دون الاول فلا يلزم تنوع الحدود وما نحن فيه تنوع الحد لان المنطق عبارة  
 موضوعه تعريفين احدهما ما قبله والاخر ما بعده وما قبله او علم مذهب المتأخرين  
 وما بعده علم مذهب المتقدمين للمعلومات الثانية كالنفس والنوع والعصر والخاصة  
 والعرض العام والحد العام والحد الخاص والرسم التام والرسم الناقص والقضية والشرطية  
 والغيره التي لا يجازي بها امر في الخارج اي لا يوصف بها شيء حال كونه موجودا في الخارج  
 فانه لا يوصف شيء بواحد من تلك المذكورات في الخارج لانها كلية طبيعية ولا وجود لها  
 في الخارج ولتنسبنا وجودها فهي موجودة بمعنى موجود افرادها على المذهب اللاحق فلا يوجد  
 بها شيء في الخارج اعلم ان الكل الطبيعي قسمان لانه اما ان يكون افراد موجودا في الخارج

ففيه

١٥  
 ففيه شبهة مذهب احداهما ان الكل الطبيعي موجود في الخارج بعين وجوده اثنى عشر  
 ان افراد موجوده في الخارج وكذلك الكل الطبيعي موجود في الخارج بواحد فيكون  
 الموجود اثنى عشر احدها الكل الطبيعي والاخر افراد الموجود واحد هو مذهب التحقيق وثانيهما  
 ان الكل الطبيعي موجود بمعنى وجود افراده يعني ان الكل الطبيعي ليس موجودا في الخارج والموجود  
 افراده فيكون الموجود والموجود واحد هو مذهب سعد الدين التتاراني وثالثهما ان الكل  
 الطبيعي موجود بمعنى وجود افراده يعني ان الكل موجود في الخارج له وجود مستقل ايضا فيكون الموجود  
 اثنى عشر وكذا الموجود اثنان وهو مذهب البعض والحق من المذهب اثنان مذهب سعد الدين التتاراني  
 فلا يوصف بالمعلومات الثانية شيء في الخارج من حيث تنطبق اي تشمل تلك المعلومات الثانية  
 اشتمال الكل على جزئياته على المعلومات الاولى وهي كالحيوان والاشياء والناطق والناطق  
 والتنسب وغيرها وذلك بان تجري على المعلومات الثانية احكام كلية كان يقال الحد الثامن  
 يوصل الى الكنه ونحو المعلومات الثانية مع احكامها كبرى ويخرج اليها صغرى سهلة المقصود  
 بان يقرر الحيوان الناطق يوصل الى الكنه لان الحيوان حد تام وكل حد تام يوصل الى الكنه  
 فالحيوان الناطق يوصل الى الكنه وقس عليه البواقي وانما قلنا الحيوان والاشياء والناطق  
 وامثالها من المعلومات الاولى لانه يوصف بها شيء في الخارج كزيد مثلا فانه يوصف بالاشياء والناطق  
 وامثالها من المعلومات الاولى لانه يوصف بها شيء في الخارج كزيد مثلا فانه يوصف بالاشياء  
 والناطق والاشياء التي يحاذي بها امر في الخارج اي يوصف بها شيء حال كونه موجودا  
 في الخارج فموضوع المنطق عند المتقدمين المعلومات الثانية من حيث الاشتقاق على  
 المعلومات الاولى فهذه التعريف اي تعريفه باعتبار موضوعه تعريف مجده باعتبار جبرته  
 الثانية اي الجملة الوحدة العرضية اي باعتبارها بغير المنطق التي قانونية اي قاعدة كلية  
 يعرف بها اي بذلك القانون صحيح الفكر وهي ترتيب امور معلومة للتأدي الى المجهول  
 نظري وقس على ذلك ندرج في الاول في معرفة الموضوع اي موضوع المنطق على

المراد



على المذهبين اي التافهين والمنقذين بين علم صراحة علم المنطق من التعريف الاول بحده  
 وصفت التصديق بموضوعية الموضوع على المذهبين وفي الثانية معرفة الغاية بين علم  
 من التعريف الثاني صراحة علم المنطق برسمه وصفاً التصديق بنائدة المعتدة المحصورة  
 بذات العالم وهو معرفة صحة الفكر وفادته ثم نقول لما كان العرض من النطق معرفة  
 صحة الفكر وفادته والفكر اما لتخصيص المجزئات التصورية والتصديقية كان للمنطق طرق  
 تصورات وتصديقات ولكل واحد منهما اي التصورات والتصديقات مبادى ومقاصد  
 فكان اقاصم اي اقاصم النطق اربعة فبادى التصورات الكلية الخمس ومقاصد  
 القول اربع ومبادى التصديقات القضائية واحكامها وهي عكس المستوى عكس  
 النقيض ومقاصدها القياس فان قلت ان المناسب بقول القول اشارة واحدة والافترس  
 يناسب طرق المبادى في الجملة قلنا في الكلام صنعة احتباك واثارة الى وحدة المطلوب  
 والمقصود وكثرة طرفه ثم القياس اقسام خمسة بسموها اصطفاً الخمس ووجه الضبط  
 انه ان تركيب من البنيات البتة اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع قد يكون بدريتها  
 وقد يكون نظرياً معلوماً يسمى برهاناً كقولنا هذا اعظم من الجزء لانه كل وكل كل اعظم  
 من الجزء ومن الضمان سواء كان كذا مقدمات طينة او بعضها طينة خطابة كقولك فلان  
 بطول بالليل وكل من يطول بالليل فهو راق فتدلت راق ومن المسلمات جدلاً  
 كقولنا هذا حسن لانه عدل وكل عدل حسن فهذا حسن ومن المخيلات شعرك كقولك  
 هذا ما قوته سبانه ثم فهذا اخر ومن الشبهة باليقينيات كقولك للصورة المنقوشة  
 على الجدار هذا فرس وكل فرس صهار فهذا اصترها والظنية مفالطة فالمنالطة اما سطية  
 فببرها اليكلم او مشابهة اي قولها الى التكميل فالصياغة الخمس هي اقسام الاربعة  
 ابواب المنطق وهي شسعة وبعض المتأخرين عد مباحث المنطق جزء منها اي من ابواب  
 المنطق لان الاقادة والاستفادة محتاجة اليها فلذا عدوها باباً منها فصار ابواب المنطق

عشرة قال سناد المحقق والخير المدقق كون ابواب المنطق عشرة عند المحققين  
 في نفس الامر فاما في الحديث قوله اعلم ان من حق كل طالب كسرة اي بحث بقولنا اي من  
 حق كل طالب كسرة مطلقاً سواء بضم لغوه مطلقاً كان تلك الكسرة من غير العلوم كالاموال  
 او علوماً اي لو من العلوم مدونة هذا تعريف للعلوم كالصرف النحو والمنطق والمعاني  
 وهكذا او غير مدونة كالصناعات كعلم الجياط فانها علوم لكنها غير مدونة ان يعرفها تلك  
 الجملة ويختصر اشعارها قليل شروع فيها بآمن اه والمراد من او الاستئناف  
 جوارب علمه لو ان مقدار وهو ان الكثرة مرهنة والمرهنة في قوة الجزئية فيكون المعنى ان  
 من حق كل طالب بعض كسرة ان يعرفها اه فحقه ان لا يكون المنطق من هذا البعض بل  
 من البعض الافراد والحق ذلك واجاب الحق بقوله والمراعى ومراعات ربح من قوله  
 اعلم ان اه ان من حق كل طالب كل كسرة ذلك اي لا يقدر ان لا يجد ان من حق كل طالب  
 السائر المنطقية ان يعرفها تلك الجملة والحق ذلك قوله في جوابه جواب سؤال مقدور  
 انت قلت ان لفظ الكل مقدر ولا تقدير كونه مقدراً بمصدر المراد لكن عبارة اشارة  
 قاصرة عن ذلك واجاب بقوله في جوابه اما بان التسوية في الاثبات قد يكون لكون  
 الكل في مرة غير من جردة اي كل مرة فيه من جردة كما ذهب اليه بعضهم واما كون التعيين  
 في التسوية لكونه فالاتفاق فيكون المعنى اي كل كسرة فيكون الحق والمراد ماصلاً او بان  
 المهملة عند علماء البلاغة اي المعاني كالتمخيص والمطلوع وغيرهما فابكون في قوة سبعة  
 دفاتر جميع احد المتساويين اي دفاتر جميع احد على الاخر اي المتساويين  
 على الاخر اي لو كانت في قوة الجزئية يلزم نه جميع بعض الافراد على الاخر مثلاً اذا قلنا  
 ان الكثرة في قوة بعض الكثرة يلزم نه جميع بلا تحقيص بلا تحقيص وهو باطل  
 لان كل كسرة متساوية في الكثرة ومع هذا حكمت على بعض دونه بعض وهو باطل  
 هذا الجواب ليس شئ لانه يلزم تصحيح سائر المنطق بغير سائر المنطق وهو اي

اي فبعضها جمة ووجه ان







جزو الانسان والصحة وفي هذا المثالين نفس مرتبة لانسان قوله من حيث نفعا  
 في الايضاح عشي بتخشيته بعض اجزائه في ضمن تخشيه بعضها يدفع الاعتراض الوارد  
 على الشارح اقول النظر في قوله من حيث نفعا من قوله في ظرف حر ولا بد لكل حرف من متعلق  
 وهو اما فعل او شبه او مفعول او متعلق. يبحث وهذا متعلق حرف الجر فمفعول هذا يكون معنى  
 قوله اي المنطق علم يبحث عنه اي الاعراض الذاتية بنفسها وهذا معنى قوله من نفعا  
 اشارة حيث للتقييد وما كونه للتقيد سببية او متعلقة بالاعراض وهو ليس بفعل وشبهه  
 ولا مفعولا يتعلق بحرف الجر باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى ومعناه الواضح فان العوارض  
 والواحق بمعنى واحد وشبهه فلو كان جمع ككسر الفاعل وهو من شبهه فيكون تعلق لفظ من  
 اي قوله بالاعراض فيلزم هذا التقدير بتجو المعنى اي علم يبحث فيه عن الواحق من حيث نفعا  
 والضمير في قوله نفعا راجع الى التصورات والتعديتها باعتبار الجملة تاما الى الاعراض  
 الذاتية اذ لا يثبت اي من حيث نفعا فيه الموضوع اي التصورات والتعدييات  
 للاعراض الذاتية اذ التعلق في الايضاح حال التصورات والتعدييات للاعراضها ومراد  
 المحقق والضمير دفع الاعتراض الوارد على الشارح كما قال فلا بد اذا كان الامر  
 كذلك فلا بد مما قيل ان هذا الاعراض اوصاف للتصورات والتعدييات والادفائها  
 اي الاعراض في الايضاح لان الموضوعات وجزئته بفتح الهزة هو نفس التصورات  
 والتعدييات كالجوانب الناطقة الموصولة الى الانسان فهذه الايضاح هي الجوانب الناطقة  
 لا الجنسية والفعالية وفصل على هذا التعدييات وحاصل الجواب انما يلزم ذكره  
 لو كان الغير راجعا الى الاعراض وليس فليس اعلم ان قيود الذي يقع في التعدييات  
 لا بد لها من مدخل في الافراج والادخا او الايضاح وهذا قوله من حيث نفعا اذ المنطق  
 لا يبحث فيه عن جميع احوال التصورات والتعدييات بل عن احوالها اي التصورات  
 والتعدييات باعتبار راجحة اللاحقة لها باعتبار نفعا في الايضاح الى المجموعات الكلية

فان ساء

الى المجموعات

والحكمة السنية

والمدة التامة والناقص قضية شخصية وغيرها كالافتراضية والاشتبائية اي الاحوال التي  
 لا مدخل لها في الايضاح كالحقيقة والجمالية وغيرها وتلك الاحوال اي الاحوال التي لا مدخل  
 للتصورات والتعدييات باعتبار نفعا في الايضاح كالحقيقة والجمالية وغيرها وتلك الاحوال اي الاحوال التي لا مدخل  
 المجموعات التصورية كالجوانب الناطقة فانه موصولة الى المجموعات التصورية وهو الاشياء وكذلك  
 انما قصص الرسم مطلقا فانه موصولة ايضا كما اذا قلنا الجوانب الناطقة كالمجموعات التصورية  
 وكذلك الناقص والاقبى افتراضية كانت او استثنائية فانه موصولة ايضا الى المجموعات القوية  
 كما ان اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث بوصف المجموعات الضمنية وهو حدوث العالم وقس  
 الاستثنائية عطف على قوله لا يضر اي وتلك الاحوال التي لا يتوقف عليها الايضاح ككون التصورات  
 كلية وجزئية وذاتية وعرضية وحسب فصل اذ خاصة قوله فان الموصولة لقوله يتوقف على  
 يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة فاننا اذا قلنا الجوانب الناطقة يتوقف الايضاح على  
 والفعالية وقس على المدان قص ورسم مطلق ويكون التصورات قضية ونكس قضية ونقض  
 قضية وحملية الى غير ذلك فانه يتوقف على هذه الاحوال الايضاح المجموعات الضمنية مثلا  
 اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث يتوقف هذا الايضاح على العالم متغير قضية وحملية موجبة ملاحظة  
 وان كل متغير قضية وحملية موجبة كلية وقس على عكس قضية ونقض قضية فانه مثلا اذا كان  
 الصغر والكبرى صادقا ولم ينتج الدعوى تعكس وتنقض واذا كان الامر كذلك  
 فموضوع المنطق وهو المعلومات التصورية والتعديياتية على قول المتأخرين مقيده بجملة الايضاح  
 لا بنفس الايضاح اي المنطق علم يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتعدييات من حيث  
 نفعا في صفة الايضاح الى المجموعات كما ان حيث نفعا في الايضاح بلا ايضاح وما يتوقف  
 عليه الايضاح اعراض ذاتية او ملاحظة خارجية لاي المنطق فيبحث عنها وهذا العلم اي المنطق  
 فان قيل ليس من المنطق كنهه محمولها الايضاح وما يتوقف عليه الايضاح هذا اعراض على قول المتأخرين  
 ان قيل في جملة هذه السئلة اذا حكم على العلوم التصورية بان عدد رسم كان معناه ان موصولة الى المجموعات



مثلا اذا حكمنا الحيوان ان لا يطعم حذام يكون معناه انه موصوف الى الحيوانات القصورى  
وهو اننا نشا وكذا ذلك الحد الناقص والرسم مطلقا بل هو على هذا حال التصديقات  
مثلا اذا حكمنا ان العالم متغير وكل متغير حادث قياس اقتران يكون معناه انه موصوف الى الحيوانات  
التصديقات وحال ما يتوقف عليه انما يقاس من لطف النصوص مثلا اذا حكمنا الحيوان حرس الى انه  
ما يتوقف عليه ان يقاس من لطف التصديقات مثلا اذا حكمنا ان كل متغير حادث قضية محتملة يكون  
معناه انه ما يتوقف عليه ان يقاس من لطف التصديقات مثلا اذا حكمنا ان كل متغير حادث قضية محتملة يكون  
حاله وجوده في الخارج ولكن لا يرى ينقض قوله حال وجوده لان ما قيل اذا كان نكرة يكون صفة  
وهذا ليس كلاما مستادا بل هو من العوارض الذهنية كاللكنية قوله والجبرية اسهل دى والذاتية  
والوهمية قوله من حيث تنطبق تلك المعقولات الثانية على المعقولات الاولى واشتغالها  
اشغال الكليات جزئية واشتغالها اشغال الكليات على اجزائها لان المعقولات الثانية اشغال الكليات  
مثلا اشتغال المعقولات الاولى الى جسيم تام حرس متمم بالارادة مثلا اشتغال الكليات على جزئياتها  
وتسبب هذا في اي غير بيان طريق اشتغال المعقولات احكاما ككيفية بحيث تسبب تلك  
الاحكام وتنادى الى المعقولات الاولى التي هي طبائع اى افراد تلك المعقولات الثانية حتى اذا اريد العلم  
حالا من تلك الطبائع اى الافراد الى المعقولات الاولى يترجع في ذلك الى احكام تلك المعقولات  
بنية فتعرف حال كثر من الطبائع منها اى احكام معقولات الثانية وطريق الارجاع والمعرفة بان  
قوله على المعقولات الاولى احكام معقولات الثانية كان يقال الحيوان انما خلق بوصف الكلية  
ثم اليها الصغرى هذه المصولة ان يقال مثلا ان الحيوان انما خلق حذام وبعد هذا نعم اليها الصغرى  
بان تجرى احكام المعقولات الثانية عليها الى اجزئتها في الدعوى على المعقولات الاولى بان تفكر  
وكل حذام بوصف الكلية مثلا اذا اردنا ان الحيوان انما خلق بوصف الكلية ترجع الى ان  
الحدائق موصوف الى الكلية وقدر مرتب القياس اذا اردنا ان الحيوان يتوقف عليه انما  
لان الجنس ما يتوقف عليه ان يقاس القياس الحيوان يتوقف عليه الا ببال لانه

فعل بهم موصوف  
وكل جنس

وكل جنس يتوقف عليه الا ببال الجوع ان يتوقف عليه الا ببال وقيل انما من جانب التصديقات  
كان كل جنس موصوف وكل ولف حادث بوصف الى المطلوب لانه قياسا لقتل كراه كذا ذلك  
الاستثنائى وانما ببال كبر جسم موصوف قضية محتملة وكل قضية ما يتوقف عليه الا ببال كل جسم  
موصوف ما يتوقف عليه الا ببال وقيل انما البواقي قال الخ لانه يمكن تقديم الشعور بالوضع اى  
التصديق بعوضه لم يلزم في تقدم بعضه ان اللازم من قولنا شارب اعلم ان من حق كل طالب  
لما قد جرى عادة العلماء ان اثنين احدهما تصور العلم بكده او برسمه وثانيهما التصديق بقائه  
وثالثهما التصديق بعوضه الموضوع فلا يتم التقريب تاما وجه التام ان اللازم من قوله  
اعلم ان من حق كل طالب ثلثة ايضا لانه المراد من قوله ويحصل الشعور بها التصديق بعوضه  
الموضوع وايضا عدم قايمة التقريب انما تكون لو عطف قوله ويحصل الشعور بها على قوله  
ان يعرفها واما لو عطف على قوله اعلم فيتم التقريب فتأمل ولو قال بعد قوله عطف وهذا  
وان يعرفها بعوضها على مدونة يتميز عند تميز ذاتها ويزداد بصيرة في شروعه لان  
اوله والنام اى نائب الكلام وجه الادلة ان المقدم والى معرفة العلم بكده او  
برسمه والتصديق بقائه والتصديق بعوضه الموضوع واجزائها الثلثة تكون مذكورة  
كما هو واضح في اوائل كتبهم وهو اى اول كلام قوله اعلم ان من حق كل طالب  
انما ما تاتى وانما قال قام لوجوده والالتزام الناقص كما لا يخفى فكل المحقق والعرض  
الذاتى ما اى خارج يلحق الشئ لذاته اى عرض قريب عند المتقدمين عرض ذاتى  
اولا وبه اى لجزئته الموصوف اى اوانى رجبى السوى اعلم ان ما يلحق الشئ لذاته  
او بواسطة الخارج الا انهم اوبوا بسطة الجزاء الا انهم لم يعرضوا ذاتى من ذلك خبرين بحدائق التقريب  
فانه عرف غيب عندهم وهذه التعريف بنى على مذهب المتأخرين كالنجيب وهو ادراك  
الامور الغريبة فانه عارض للامان لذاته والحركة بالارادة وهى عارض للامان بل  
بسطة جزء الاعم وهو الحيوان الصالح وهو عارض للامان مع بواسطة الخارج السوى

لا يكون ذات الشئ علم الحق والظن  
او الجزئية الاعم هذا مذهب  
المتأخرين لان ما يتوقف عليه  
جزئته الاعم



وهو ان يجيب ثلاثا قيد الثلاثة قال الظرف ما يتعلق بحيث اسلم او لا ان الشيء قال  
 فنقول باعتبار الجهة الاولى الجهة الواحدة الذاتية المنطقى علم بحيث فيه عن الاعراض الذاتية اى  
 عن اللواحق والجمومات الخارجية للتصورات والتصديقات اى للتصورات والتصديقات  
 اى للمعلومات التصورية والتصديقية فى الاصل الى المجموعات اى المجموعات التصورية والقوية  
 اسلم ان من حيث لتقدير كقولنا الحيوان من حيث ان انسان كذا وقد يكون الاطلاق  
 كقولنا الانسان من حيث نفعها في الاصل الى المجموعات التصورية والتصديقية اى بحيث  
 عنها اى عن التصورات والتصديقات بسبب نفعها اى نفع التصورات والتصديقات  
 في الاصل الى المجموعات او متعلق بالاعراض فان قلت ان متعلق حرف الجر اما فاعل او شفع  
 او مفعول فاعل الاعراض ليس بشئ منها لان الاعراض جمع عرض وهو اكم جامد فذوقه بقره اعتبار  
 المعنى بعينه ان الاعراض من معان الفعل فلهذا قال اى للراحم من حيث نفعها الى اخرى والظرف  
 نفعها على تقديرين راجع الى التصورات والتصديقات والظرف نفعها راجع على كل تقديرين  
 تقدير كون الظرف متعلقا بحيث وكونه متعلقا بالاعراض الى التصورات والتصديقات  
 وهى موضوع علم انطق لالى الاعراض الذاتية وهى المجموعات الخارجية بعينه ان الظرف نفعها  
 راجع الى موضوعات الاله المجموعات اذا الجينية قيد الموضوع الاعراض كما يقال موضوع القرف  
 الكلمة من حيث الاعمال والادنام وموضوع النوكلمة من حيث الاعراب والبناء وموضوع  
 المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الاصل وموضوع المعاني الكلمة من  
 حيث الفصاحة والبلاغة وغيرها ولا يكتفى الجينية قيد المحور كما لا يخفى فنقول في تعريف  
 القياس في قوله اذا الجينية قيد الموضوع والمجوز كلما كان الجينية قيد الموضوع لا الاعراض  
 فالظرف نفعها راجع الى التصورات والتصديقات لا الاعراض لكن المقدم حق والثاني  
 مثل فلان بر ما قيل قاله به بان الدين ان هذه الاعراض او تحالف للتصورات والتصديقات  
 لان التصورات والتصديقات موضوعات هذه الاعراض محمولات خارجية ومحمولات الخارجية

20 اوصاف للموضوعات فمادة الاعراض اوصاف للموضوعات وهى التصورات والتصديقات  
 فلا دخل لها بهذه الاعراض لا يصل الى المجموعات وتقرر القياس كذا هذه الاعراض اوصاف  
 للتصورات والتصديقات ولان من الاوصاف يدخلها في الاصل ينتج من الشكل الاول  
 من القرب الثاني فلان من هذه الاعراض يدخلها في الاصل ولان كان الكبرى اى  
 قوله فلان مظهرها الاصل بينية ولا بينية قال لان الموضوع اى التاروق والقيس وزنية وهى الجنس  
 والنصر مثلاً والقضية اى الصغرى والكبرى هو نفس التصورات والتصديقات فهذه المقدمة  
 الصغرى وتضمنها كبرى فنقول لاشئ من التصورات والتصديقات باوصاف ينتج من الشكل  
 الثاني فلان من الموضوع وزنية باوصاف وعكسها لاشئ من الاوصاف بموضوعية وهو  
 المطلوب والمقصود من هذه القيد اى من حيث نفعها في الاصل ان المنطق لا يبحث فيه  
 عن جميع احوال التصورات والتصديقات كقولنا جواهر او عرضا وكونها من الاعراض كبرية  
 الموجود في الخارجية بل عن احوال اللاحقة لها اى للتصورات والتصديقات باعتبار نفعها  
 في الاصل الى المجموعات وتلك احوال الاصل كمال الحدود والرسوم والافئدة وما يتوقف  
 عليه الاصل ككبر التصورات كجينية وذاتية وعرضية وجنس او فضلا وخاصة وتقرير القيد  
 كذا المنطق علم بحيث فيه عينه احوال اللاحقة للتصورات والتصديقات باعتبار نفعها  
 في الاصل الى المجموعات والاحوال اللاحقة بها باعتبار نفعها في الاصل فان الموصل الى  
 التصورات يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة وكون التصديقات قضية وكل قضية  
 ونقيض قضية وحملية ولان طلبية الى غير ذلك موضوع المنطق مقيد جملة الاصل  
 لا بنفس الاصل كما جوب عن لوال مقدر تقديره انه لا يجب العلم عن موضوعه لاعتن قيد موضوعه  
 بل لانه ان يذكر موضوعه عن علم اخر ثم يبحث عنها في ذلك العلم تبعاً وحملية في الاصل  
 حيث لموضوع المنطق مع انه يبحث عنه فيه فيكون في اننا لتلك القاعدة المقترنة وحاصل الجواب  
 ان قيد الموضوع المنطق هو صفة الاصل وهو ليس بقيد لموضوع المنطق وتقرير الاعراض



البحث من الابطال في المطلق بل لا بد في ان القاعدة المقررة وهو انه لا يمكن  
 في العلم عن موضوعه ولا عن قيد موضوعه وكذا في ان القاعدة المقررة فهو بطا لبحث عن  
 الابطال في المطلق بطا وتقرير الجواب لا علم الصغرى كيف ان قيد موضوع المطلق هو  
 محتمل الابطال ولا يبحث عنها في المطلق والجواب عنه في الابطال المطلق هو نفس الابطال  
 وليس بعد للموضوع بل لا يصر وما يتوقف عليه الابطال اعراضا ذاتية لم يبحث  
 في هذه العلم فان قيد المطلق مسألة محتملها الابطال وما يتوقف عليه هذا بطا  
 السند فان الملقح قال في السند والبحث عن المطلق هو نفس الابطال وقال المقرض لكونه  
 هذا بطا لا بد من ان لا يقع اذ لم يكن في المطلق مسألة محتملها الابطال وما يتوقف عليه الابطال  
 اعراضا ذاتية اي موضوع المطلق فثبت عنهما اي الابطال وما يتوقف عليه الابطال  
 في هذا العلم اي المطلق قيل في الجواب عن هذه الاعتراض اذا حاكم على المعلوم التصوري بان  
 ورسم كان معناه ان موضوع المجهول في التصورية بلا واسطة وقيل على هذا فان اذا  
 حكم المعلوم التصديقه بان الشكل الاول ينتج والثالث منتج والرابع منتج معناها  
 ان موضوع المجهول في التصديقية بلا واسطة وقيل على هذا وحاصل الجواب  
 ان قلت ان لم يكن في المطلق مسألة محتملها الابطال وما يتوقف عليه الابطال فلا ريب ان  
 او باطنا فقط فهو ممنوع اذ في المطلق بحث عن الابطال وما يتوقف عليه الابطال  
 في الحقيقة وان قلت ان لم يكن في المطلق مسألة محتملها الابطال وما يتوقف عليه  
 الابطال فلا ريب ان لم يكن في المطلق مسألة محتملها الابطال وما يتوقف عليه  
 في الابطال وما يتوقف عليه الابطال احد قائل المبحث اي لا يوصف بها شيء حال  
 وجوده في الخارج فيه اشارة الى ان لا يجازي بمعنى لا يوصف وامر بغير شيء  
 وقوله في الخارج حال الامر بل اي المقولات الثانية من العوارض الزمنية  
 كالكمية والزمنية والذاتية والعرضية فان الكمية هي كون الشيء من حيث

حاصل  
 في الامور الاربعة  
 في المقتضى او ما في

في الامور الاربعة  
 في المقتضى او ما في

21 حاصل في المبحث من المقتضى او ما في  
 الذاتية وكذا الذاتية والعرضية قال المبحث اي تشمل تلك المقولات الثانية وهي  
 كالجنس والنوع والفصل والخاص والعام والخاص والخاص والخاصية  
 والقياس فانها مقولات ثمانية لانها لا توصف بها في الخارج لانها كائنا طبعية ولا  
 وجود لها في الخارج او هي موجودة بمعنى وجود افرادها على مذهب الاصح وقيل موجودة بمعنى وجود  
 افرادها فيكون الوجود واحد الوجود اثنين وهو بطا ان يلزم من قيام العرض الواحد لثنتين  
 وهو بطا وقيل بها موجودة بين وجود افرادها بطا وبطلانها واضح على المقولات الاولى  
 وهي الحيوان والانسان والناطق وغيرهما فانها يوصف بها امر في الخارج وهو زيد  
 اشتغال الكمية جزئيا كما تشمل الحيوان على الانسان فان المقولات الثانية هو الجنس  
 مشرا والمقولات الاولى هو الحيوان والجنس مشرا على الحيوان فان الجنس كل الحيوان  
 جزئي داخل تحتة وتسمى هذا اي على المقولات الثانية كالجنس والنوع والفصل والخاص  
 والعرض العام والخاص والخاص والخاص والخاص والخاص والخاص والخاص  
 احكام كلية كل الابطال كبقا لحد تمام موضوع الكمية والرسم موضوع الوجود وغيره في بحث  
 شتمت تلك الاحكام وتبادى سطر تفسير المقولات الاولى اي الى العلم باحكام المقولات  
 الاولى التي هي طبائع تلك المقولات او افراد المقولات الثانية بمعنى يجري على المقولات  
 الثانية احكام كلية وتعمل المقولات الثانية مع احكامها الكبرى وتعم اليها صغرى  
 سهلة الحضور وتعلم من مجموعها احكام المقولات الاولى حتى اذا اريد ان يعلم كل من تلك  
 الطبائع اي من افراد المقولات الثانية يرجع في ذلك الى احكام تلك المقولات الثانية او الى علم  
 فيعرف حاكم كل من تلك الطبائع منها اي احكام من المقولات مثلا اذا اردنا ان نعلم  
 ان الحيوان الناطق وهو من المقولات الثانية فيكون موضوع الكمية وهو كائنا طبعية  
 كذا الحيوان الناطق حد تمام وكل حد تمام موضوع الكمية ينتج فالحيوان الناطق هو كل

في المبحث

في المبحث



الى الكثرة واذا اردنا ان نعلم ان الحيوان هو من المعقولات الاولى يتبعه ثمة عليه  
الا يصل شرجع الى ان الجنس هو من المعقولات الثانية يتبعه ثمة عليه الا يصل فنقول  
هكذا الحيوان جنس كل جنس ثمة عليه الا يصل وعلى هذا القياس في جانب التصديق فتأمل وتصور اعلم  
ان المعقولة الاولى هي طبائع المفهومات المستورة من حيث انما هي افراد المفهومات المستورة  
من حيث هي ومعروفاتها وعوارضها المعقولة الثانية مثلا الجنس والنوع والعقل معقولة ثالثة و  
معروفاتها هي الحيوان والانس والناطق المعقولة الاولى على هذا القياس قوله من حيث هي الظاهر  
قيد المفهومات المستورة اي مع قطع النظر عن الاعراض وما يتلوا به من المعقولة الاولى في الذهن فان الجنس  
بمرض للحيوان في الذهن مثلا فلا يوجد في الخارج امر شئ يطابقه اي يطابق ذلك المفهوم كذلك  
الامر لان كل ما وجد في الخارج فهو جزئي في الكلية تحصيل المعقولات الثانية والجزئية والرابطة  
والعرفية ونظائرها كالجنسية والنوعية والفضائية ونظائرها وكفهوم الكلى والجزئي  
والزمنة وبما يكون العقل الشارح والمداينات قصير سمي معقولة ثالثة وبالجملة جزئ  
لوقوعها في الدرجة الثانية في العقل المعقولة الثانية بنا بسبب ان سمي معقولة ثالثة لانها واقعة في الدرجة  
الثانية في العقل وكذا واقعة في الدرجة الثانية في العقل فاقبل ان سمي معقولة ثالثة والمعقولة  
الثانية بنا بسبب ان لا يمكن تفكر الكلية وهي معقولات ثالثة ابا بعد تفكر امر بموضلة الكلية في  
الذهن وهو الحيوان مثلا وليس في الخارج امر يطابق الكلية لان كل ما وجد في الخارج فهو  
جزئي كما ان لا سد وقيد المنفعة لا ينفع المعقول ما يطابق في الخارج كالسوار اعلم ان الجنس  
مثلا اما منطقي هو كل معقول على كثر من واحد واما جنس طبعي وهو معروف هذا المفهوم كالحيوان  
واما عقلي وهو مجموع العارفين والمعروفين واذا عرفت هذا فالجنس المنطقي معقولة ثالثة  
وكذا الجنس العقلي والجنس الطبعي معقولة اول وعلى هذا القياس وبالجملة المبصرة في المعقولات  
الثانية امران احدهما ان لا يكون معقولة في الدرجة الاولى بل يجب ان يعجز عارضة لمعقولة اخرى  
وهي معقولة الاولى في الذهن وثانيهما ان لا يكون في الخارج ما يطابقها في العقل الثانية

وحي الشيء لا تكون معقولة في الدرجة الاولى بل يتعقل عارضه المعقولة اخرى في الذهن والى  
يكون في الخارج ما يطابقها فكل ما يتعقل في الدرجة الاولى فهو المعقول الاول موجودا  
كان كالحيوان او معدوما كالعقلاء سربا كان كالحيوان الناطق او بسيطا كان لفظي اعلم  
ان البسيط اما حقيقي وهو سال اجزله اصله نقي او اضافي وهو ما كان جزءه اقل من الشيء  
الى الاخر كان لفظي بالنسبة الى الحيوان الناطق واسم عرق وبها لا يتركب من الارب الخلقية  
والبر من البسيط ههنا الاضافي وكذلك من المعقولات الاولى ما لا يتعقل الا عارضا  
غيره وان المعقولات في الدرجة الثانية كالابوة والبنوة فانها من الامور النسبية بقرينة  
المتشبهين فتعقل بتعقل المتشبهين فكان تعقلها في الدرجة الثانية اذا كان في  
الخارج ما يطابقه كالاضافات اذا قيل اي حكم يتحققها في الخارج اعلم ان المعقولات  
عشر واحد منها جبره التسعة اعراض اثنتان منها من الموجودات التي لا يتعقل بغيرها  
والكلمة والاشياء في السبعة الباقية وهما الفرد والاعتقاد والاضافة والافان وقس  
والوضع والملك فيل انهما من الاعراض الموجودة وقبر من الاعراض النسبية والكل  
من الاضافة ههنا الاضافة من المعقولات العشرة فاذا احكم بتحقيقها في الخارج  
فمن المعقولات الاولى وان كانت في الدرجة الثانية من التعقل كافي هو ان  
شرح التعجب والشرح لعل التعجب وحاشية لتحقيق الطولس وهما من الثقة واما  
عرفت هذا اي كون المعبر في المعقولات الثانية امرين احدهما ان لا يكون معقولة  
في الدرجة الاولى بل يجب ان يعقل عارضه لمعقول اخر في الذهن وثانيهما ان يكون  
في الخارج ما يطابقه فتقول قوله اي قول المصنف انه لا يجازي بها امر في الخارج  
للمعقولات الثانية لاصفة كاشفة كي قال البعض واذا كان قوله انه لا يجازي  
بها امر في الخارج قيد للمعقولات الثانية يكون قوله انه لا يجازي بها امر في الخارج  
مستدركا لكونه ما فوذا في مفهوم المعقولات الثانية كي عرفت فاجاب عنه بقوله

من الامور التي لا بد من معرفتها  
في الاصول الفقهية والاصول الشرعية  
فانها موجودة في كل دين وجميع اديان  
وكل طائفة واهل بيت نبوة  
انما امور اعتبارية وبقولهم  
في باب غير راجع



امر يجازى بها اي بالمعقولات الثانية معناها اللغوي اي الامور المتعلقة في المرتبة  
 الثانية لا معناها الاصطلاحي المعية فيه القيدان المذكوران اوجهان ان لا تكون مقولة  
 في الدرجة الاولى وثانيهما ان لا تكون شئ موصوفاً بهما في الخارج واما اي ولو كان  
 المراد بهما معناها الاصطلاحي لكان قوله ان لا يجازى بها امر في الخارج مستلزماً  
 لقوله ان لا يجازى بها امر في الخارج ما هو ذا في المفهوم المعقولات الثانية  
 لكن الثاني بطر والمقدم مثله ثبت ان ليس المراد من المعقولات الثانية معناها  
 الاصطلاحي بل المراد بها معناها اللغوي فيكون المجموع من القيد وهو قوله ان لا  
 يجازى بها امر في الخارج والمقيد وهو المعقولات الثانية ان لا يجازى بها  
 امر في الخارج فان قلت فهو بعد التعريف يلزم الدور قلنا المدعى في قولنا  
 المعقولات الثانية الاصطلاح وما وقع في التعريف فهو معنى اللغوي فلا دور ولا يجوز ان يكل  
 المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاح ويجعل على الصلة والموصول صفة كالصفة عن  
 حقيقة كما توهم بعضهم لانه يتحقق بالمعقولات في الدرجة الاولى كذيد المعقولات  
 ان يصدق عليه ان لا يجازى بها امر في الخارج صفة كالصفة للزم ان تكون تقريباً  
 جامعاً وما نلاحظه صحتها ولم يكن مانعاً من اعتبار صدقها على المعقولات الاولى  
 المستلزقة في الدرجة الاولى فلا يكون صفة كالصفة هذا بناء على قوله في حال ان الصفة  
 الكاشفة تعريف جامع وما يغلب صحتها واما قول من قال ان لا يجازى بها  
 يكون الصفة الكاشفة للتعين مع انها غير مانعة لدخول سائر التوهم فيها  
 اللهم الا ان يراد من الكلام الكلام الكلي من ان اي المعقولات المتضمنة  
 في الدرجة الاولى مقول اول كما مر حيث قال في مقول اول موجودا كان  
 او معدوماً متكباً كان او سبياً وكذا لست الكلام في قوله المعقولات الاولى التي  
 يجازى بها امر في الخارج لكن بوجه من تعريف المتقدمين للمنطق وصدق بقوله في

بينها

بينهما على قول الاعتراض ان الثانية والوجود والوجود في مكان من المعقولات التي بناء على ما  
 قرره في موضعه وهو الكتب الحكيمة وليست هذه الاربعة المذكورة من موضع المنطق وقانون  
 الاعتراض اما معارضة بان يقال لا كان عندك دليل على كون موضوع المنطق  
 المعقولات الثانية وعندي دليل على خلافه في هو جوابكم فهو جوابنا فحق فيقول هكذا  
 الشبهة والوجود والجواز لا مكان من المعقولات وهذه الاربعة المذكورة ليست  
 بموضوع المنطق ينتج من الشكل الثالث فالمعقولات الثانية ليست بموضوع المنطق  
 واما ما اعتزنا اننا على تصديق المنطق بعدم المنع وتقريره فاما وان اعتبرنا انما اي  
 انطباقاً هذا المذكورة على المعقولات الاولى فاجاب عنه الاستاذ المحقق والشيخ الميرزا  
 بان هذه المذكورات ليست من المعقولات الثانية في كل حال بل من ان يعرف التعريف  
 الثاني وهو تعريف المتقدمين للمنطق اي اي كذا اعتبر في التعريف الاول قيد  
 حجية النفع في الاصل بان يقال المنطق علم بحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية  
 المنطق على المعقولات الاولى من حيث شتمها في الاصل اي الجواهرات كما هي فعل  
 القطب في شرح الطائفة اللهم الا ان يقال بالاكتمال فيه اي في التعريف الثاني  
 بما في التعريف الاول وانما صدر الجواب بالاسم بناء على صفة من حيث ان كل  
 الواقعة في التعريف على تبادره واجب في المعقولات الثانية ذكرت  
 مطلقة في التعريف فتعيده نسخ وهو خلاف الظاهر هو من على خلاف  
 ضعيف فلذا صدر بالاسم قار شراح ونقول باعتبار جهة الثانية اي الجهة  
 الوحدانية العصرية للمنطق التي وفي بعض النسخ لم تذكر له والاوولي عدم  
 ذكرها لانه حاجة اليها بعد ان يقال وقانون لانها متى ان في الثاني قانونية  
 وهو في اللغة المنطوق وفي الاصطلاح قاعدة كلية تستبطن منها احكام جزئياتها  
 فان قلت المنطق ليس قانون بل هو قوانين فالاولى ان يتولى ان قانون قلت

ملاحظ  
 قول الشيخ  
 في شرح  
 ٩



نعم ان كان قوايين كثيرة لكننا متحدة بجهة واحدة فكما انها واحدة باعتبارها  
 فلهذا لا تكون ولم قيل قوايين يعرف به اي سبب ذلك القانون اعلم ان العلم  
 والمعرفة لفظان مترادفان عند المتكلمين وعند الحكماء العلم يستعمل في المركبات والكليات  
 والمعرفة في البسائط والجزئيات او المعرفة تستعمل في الادراك المسبوق بالجهل  
 او تستعمل في الادراك الثاني من الادراك الذي تخلل النسيان بينهما فالعلم اعم  
 منها فظهر من تقريرنا وجه ان يتوزع يعرف ولم قيل يعلم لانه يعلم بالمتعلق  
 صفة الافكار الجزئية وفي ادبها صحيح الفكر وهو ترتيب امور معلومة للثاني  
 الى الجمهور اي النظري وفلسفة فاندرج في الاولى معرفة الموضوع على المذهبين  
 اي المتأخرين والمتقدمين يعني علم صراحة فكل المنطق من الترتيب الاول حده  
 وضمنا بموضوعه على المذهبين وفي الثانية معرفة الفاية يعني علم من الترتيب  
 الثاني صراحة علم المنطق به سمه وضمنا التصديق بقاعدة المقيدة المخصصة  
 بهذا العلم وهي معرفة صحة الفكر وفيه ثم تصور لما كان الفرض من المنطق  
 معرفة صحة الفكر وفيه اما لتخصيص الحيوانات العقلية والتقديرية كان  
 للمنطق طرقتان تصورات وتصديقات والكلام واحد منهما اي في التصورات  
 والتصديقات بآدم... فاما تصوراتها فتقسم الى اقسام المنطق اربعة فباعتبار  
 التصورات كليات المنطق فاما بالتصديقات فباعتبارها تصديقات القضايا والكمالات  
 وهي التناقض وبكسر المستوي وبكسر النقيض ومما صفاها القياس فان كانت ان  
 المناسب ان يتوزع الادوية والاشياء واما في باب طرف المبادي في الجمية قلنا  
 في الكلام صفة اعتبارها لكونها واحدة اما في باب المطلب والمقصود وكثرة طرقه ثم ان  
 القياس هو منسب اليه من الصناعات الخمس ووجه الخطا انه تركيب من البنيات  
 البتة اعتقاد جارم ثابت مطابق للواقع فلا يكون بديها وقد يكون تقريبا معلوم

سببها

يسمى بهما كقولنا هذا اعظم من الجوز لانه كل واحد من اعظم من الجوز فلهذا اعظم من الجوز  
 ومن الغلطيات سواء كل المقدمات طينية او بعضها طينية - فطالبة كقولنا فلان يعلو  
 بالبر وكل من يعلو بالبر فهو سارق فقلنا سارق ومن المسامات جدا لانه لما اورد  
 لانه عده وكل عدل حسن فهذا حسن ومن الشبهة بالبيانات كقولنا لا صفة النقطة  
 على الجدار هذا صفتها كقولنا هذا حسن فلهذا حسن او من الغلطيات من الغلطيات اما من جهة  
 ان قولنا بها الحكيم او شاعبه ان قولنا بها الى المتكلمين فالصناعات الخمس مع انهم  
 الاربعة با بواب المنطق وهي اي ابواب المنطق تسعة وبعض المتأخرين عدوا  
 بمباحث الانساق جزو منها اي منها ابواب المنطق لان الامارة والاستفادة محتاجة  
 فلهذا عدوها بابا منها فصارت ابواب المنطق عشرة قال الاشاذ المحقق والجزء الثاني  
 لكون ابواب المنطق عشرة عددا حقيقة وفي نفس الامر فكل واحد منها مقدمة الكتاب  
 قال الخشبة اشارة الى ان المتكلم انما اورد ذلك باب شيا بسبب اعتبارها بالاجاز  
 بين في القدر ان ان يفتح استعارة معرفة اصلية شبيهة او مجاز مرسل  
 واما تقرير الاستعارة فانه شبه البيان على سبيل الاجاز والاختصار بالتلخيص اي  
 الاشارة بوق العين فهذا التشبيه استعارة صريحة وان يفتح بمعنى ان يبين  
 على سبيل الاجاز والاختصار من التلخيص بمعنى البيان على سبيل الاجاز تبعية قال الخشبة  
 اي اراد بترتيبها جواب من سؤال مقدره ان التدوير من الترتيب بالفضل  
 فلا يصح قوله فصار تقديم مباحث آه وقوله فصار بعد ذكر الخطبة اه كما لا يخفى  
 وحاصل الجواب ان عدم ان يكون له مكان رتبة محو لا على معناه الحقيقة وليس  
 الامر كذلك بل هو مجاز مرسل اه اي بقى من قيل ذكر السبب وادارة السبب  
 تعبيرا لا جمل التعبير يجوز ان يكون مفعولا مطلقا ايضا عن ارادة فعله بلفظ اي  
 لفظ الفصل جاز مرسل اصليا تبعا من قيل ذكر السبب وادارة السبب

تأخير  
 نبذة مما قبل



فانه ذكر الترتيب وهو السبب و ارادة الترتيب وهو السبب وهذا جاز  
 مرسل اصله و رتب بمعنى ارادة الترتيب من الترتيب بمعنى ارادة الترتيب تنقي قوله  
 تنقي اذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة فمرسل من غير ذكر السبب  
 و ارادة السبب ايضا تنقي به قوله فصار تقديم مباحث ايساغوجي واجبا عليه تا ملو  
 وجه التامل يجوز عمل الترتيب على معناه الحق بان يدرى الوقت متى ويكون الترتيب  
 في جزء منه والتقديم في جزء آخر وغير ذلك فاما في المحل في غير قوله وعلى وفق  
 ما ارشنا اليه باطل لانه خلاف الواقع وكل ما شانه كذا فهو باطل فقوله على وفق ما ارشنا  
 اليه باطل لان الخطا به فيما ارشنا اليه وقت سابقة على الجرد وفي ترتيب المص  
 على مكر فلا يكون على وفق ما ارشنا اليه وجوابه ان معنى قوله على وفق ما ارشنا اليه اي على تسعة  
 ابواب ويحتمل ان يكون نسخ ايساغوجي مختلفة ويكون الخطا به في النسخة التي وجبها  
 ارشنا على مقدمة على الحد فاما في المحل اي مقدمه نقلا عنه اي نقلا عنه ان القادة قوله فقال  
 فصحيح عندنا كما في ما يكون بعده معطوفا على مقدور يكون المقدور سببا للذكر ومنها  
 كذلك وكافة قوله تعالى وقلنا ان رب بعصاك الحجر فانجرت منه اثنا عشرة بيت اي فضر  
 فانجرت منه اثنا عشرة بيتا و هي عندنا كذا في ما يكون جوابا لشيء محذوف في غير المحل  
 من على سبب السكك فاما في المحل اي اورد مباحث الالفاظ في صدر ايساغوجي مع  
 انها اي مباحث الالفاظ ليست منه اي من باب ايساغوجي لان اللفظ متمم متمم متمم  
 الكليات الخمس متمم متمم متمم الكليات الخمس متمم متمم متمم الكليات الخمس متمم  
 الكليات الخمس مقدم الكليات فباعت الالفاظ مقدم على الكليات الخمس التي هي ايساغوجي  
 ومعرفة اقسام اشارة الى الكبرى في القياس الثاني او موقوفة على معرفة القسم  
 فالجواب قوله ولما كان فهم المعنى اه جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المطلوب هنا  
 هو الالفاظ من حيث هي لا الالفاظ من حيث يفهم المعنى حتى يجب التوضيح والتفوي

معلقا فبصورة

اولا يذكر

اولاً يذكر تعريف الدلالة وتقسيمها فاجاب بقوله يعني ان البحث هنا اي في كتب المنطق  
 ليس من حيث هو بل لفهم المعنى منه اي من اللفظ ولكون الافادة والاستفادة به ولا  
 كان فهم المعنى منه باعتبار اراء بعض في الكلام مقدمة مطلوبة فالتقدير ولما كان البحث  
 عن اللفظ اهننا لفهم المعنى منه باعتبار اراء غير هذه الاربعة السابقة لان للمثلية  
 السابقة شعرا ان تقديم مباحث الالفاظ على الكليات الخمس لكونها متمما وهذه  
 الحاشية شعرا ان تقديم مباحث الالفاظ لكون الافادة والاستفادة بهما فيهما فافاة  
 واجب بان فيه اشارة الى الطرفين احدهما ان تقديم مباحث الالفاظ لكونها متمما  
 للكليات الخمس وثانيهما ان تقديمها لكونها الافادة والاستفادة بهما ولكل وجهه هو ثلثها  
 والا اول ان يقال لما كان البحث عن اللفظ من حيث دلالة على المعنى وجب اه والتوجه الاولوية  
 ان ما قاله ارشنا في تحتاج الى مقدمة مطلوبة كما عرفت انما بخلاف هذا كما ينبغي على  
 ذلك سكتة على ان اللفظ مركب الصحيح ههنا ان يقال سبب دلالة بدل باعتبار  
 يعرف بالا مل لانه اختلف في دلالة اللفظ على معناه بان اللفظ هل يحتاج في دلالة  
 على معناه على الارادة ام لا قيل يحتاج لكن الاصح ان لا يحتاج في دلالة على معناه الى  
 الارادة فانه يدل على معناه سواء اريد الدلالة ام لا مثلاً صرب يدل على معناه سواء اريد  
 الدلالة ام لا ولما كان الارادة والاعتبار معتبرين في دلالة اللفظ فاللفظ الصحيح ههنا ان يقال  
 لسبب دلالة يدل باعتبار اراء واجب عنه بان الباء في قوله باعتبار دلالة عليه سببية و  
 اضافة الاعتبار الى الدلالة بيانية فلا خلل اصلا كما لا يخفى فاما في المحل اي من اراد المص  
 مباحث الالفاظ في باب ايساغوجي مع انها ليست منه في شيء غير انها اي لان  
 مباحث الالفاظ يتوقف عليها يعلم اه المص لم يدره اه فيقول ولما كان معنى قوله ومنه يعلم  
 هذا المعنى فلا حاجة الى قوله بل ذكرها في باب ايساغوجي مقدمة لمباحثه وذلك  
 ظاهرا واجب عنه بانه بفهم بعد اطلاق المقدمة على الموقوف عليه وهذه الفائدة ليست



بمستفادة مما قيل بل من قال ان شئ نقول جواب شرط محذوف تقديره اذا علمت  
 هذا الى ابواب المنطق وكون مباحث الالفاظ موقوف عليها الكلمات الخمس وكون  
 مباحث الدلالة موقوف عليها لمباحث الالفاظ فنقول الدلالة هي في اللغة الاثر  
وهي ان الدلالة في المعرف كون الشئ مطلقا لفظا كان ولا يجتنب يلزم من العلم  
بالعلم او الظن بشئ آخر اي يلزم من اليقين اليقين بشئ آخر ان العلم اذا كان مقابلا للظن  
 يكون بمعنى اليقين وهو اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع الى هنا مثله بالعلم من العلم  
 به العلم بشئ كما العلم بالناس العلم بالذخا كان تقول هذا ذخان فكل من علمنا  
 ينتج نهنا نار او من العلم بالناس العلم بالذخا كان تقول هذا ذخان فكل من علمنا  
 ذخان ينتج نهنا نار والاول يسمى دليلا لانه استدلال من الاثر الى المؤثر  
 والثاني يسمى دليل لانه استدلال من المؤثر الى الاثر وكما العلم من العالم الى  
 الشئ ومثاله ما يلزم من العلم به الظن بشئ آخر كما العلم من السحاب الى المطر وكل علم  
 من البغضاء القاص في باب الحام الى القاص في الحام او الظن به الظن بشئ اخر كقولنا  
 فلان يسطوف بابل وكمر من سطوف بابل فهو سارق ينتج فلان سارق بنى احمار  
 اخر وهو لزم العلم من الظن لكن قال القاصر المحدث هذا لا يكاد يدور جد وقال السيد  
 في حاشية المختصر المستحسن يلزم من الظن بشئ العلم بشئ كعلوم المجتهدين  
 النظام المأصلة من الآخرة والادب ثابت فانها قطعية من حيث الثبوت وطمينة من  
 حيث الدلالة فالتثنية الاول يسمى دليلا بهيانيا وبرهانيا كقولنا هذا كذا وكذا  
 اعظم من الجزء ينتج فهذا اعظم من الجزء ان لم يتخلل الظن اي لم يكن شئ من  
 المطلوب والمقدمات ظاهرا او لا اي وان يتخلل الظن بان يكون واحدا من المقدمات  
 والمطلوب ظاهرا فذلك عتبا وامارة وان يسمى مدلولاً ومتسمى اي تقسيم  
 الدلالة ان الدلالة ان هي منتزعة للدلالة لفظية اي فالدلالة غير لفظية وهذا التقسيم

عقلي

عقلي لانه دا برين النقي والافيات ويجوز العقل قسمين احدهما في حقيقة الدلالة  
 الغير اللفظية وضعيه ان توسعا الوضع فيها اي في الدلالة كالخطة الدلالة على  
 تسمية الملك والعقود الدلالة على مطلوب العاقل والاشارة الدلالة على المجبئية او  
 عدمها مثلاً والنصب الدلالة على تعيين الطريق والاي وان لم يتوسط الوضع فلفظية  
 كدلالة العلم على الصانع ودلالة البقرة على البعير دلالته الاثرية على المؤثر اعترافا على  
 هذا التقسيم بانه ينقسم الى الدلالة الغير اللفظية الطبيعية كدلالة صفرة الوجه  
 على الوجار وخمرة الخمر على الخمار وتحقيقة سبيح في الحاشية ان شاع  
 واللفظية ان كانت بتوسط الوضع فوضعية لدلالة الكرم وغيرها والاي وان لم  
 يلزم بتوسط الوضع فان كانت بسبب اختيار طبيعة الالفاظ كدلالة الدلالة  
 اللفظية عند عروض المعنى له لدلالته اتم بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة  
 او بضم الهمزة وسكونها على السادة وهو وضع الصدر واخ بفتح الهمزة وسكون  
 الحاء المهملة بدل على وجه مطلقا واخ بضم الهمزة وسكون الحاء بدل على السور  
 والتلفظ وطبيعية والاي وان لم يكن بسبب اقتضاء طبيعة الالفاظ فلفظية  
 كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على الالفاظ البنية المرئية فاللغة اذا  
 ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث الالفاظ بمعنى الموقوف  
 عليه لمباحث الالفاظ فنقول انه يعني ان الغاء في قول الشئ فتقول فاء قضية عند  
 الكشف وجواب شرط محذوف عند السكاك فاللغة واما نزوع العلم اي  
 اليقين من الظن فلا يكاد يوجد جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لزوم العلم  
 من اقل من افراد الدلالة كما تعرفت غير متاوي اليه فلا يكون تعريف الدلالة  
 جامعا وحاصل الجواب عنه ان مادة النقص الوارد على التعريف لا بد  
 وان يكون محقة ههنا قال بان لا يكون من مفيد الظن اي عدم تخلل الظن

الذي



İsmailiye U. Kütüphanesi

İsmaili

بطريق ان لا يكون المطلوب طلب لواء كان المقيد للظن مظنوننا او معلوما  
 واما التقيد فلا يكون الا معلوما قال المحشي اي وان لم يكن كذلك وان لم  
 يكن لم يتخلل الظن ونفع النفع عين الاثبات عند البعض وعند الآخر مستلزم  
 بل يتخلل الظن بسمي ليدان عا عن الحكماء وامارة عند المتكلمين قاله ليل الرحا  
 هناك والبرهان ما يلزم من العلم به الصلح شيء آخر والدليل الاقناعي الامارة ما يلزم  
 من العلم بالظن به الظن بشي آخر وفيه نظر ان تعريف البرهان يصدق على  
 ما ينفذ العلم التصوري كالجواب ان الناطق وعلم ما يشترك من المقدمات  
 التقليدية كقولك هذا عمل كبير وكل عمل كبير يفسد الصلوة وعلم الالفاظ  
 كالضرب والاكل والشرب بالنسبة الى المعاني اي اريد بالعلم في  
 التعريف الدلالة مطلق الادراك تصوريا كانه او تصديقا يقينا  
 كان او ظاهريا مع ان البرهان قياس مؤلف من مقدمة يقينية لاشباح  
 اليقيني فيكون التعريف باطل لعدم منفعة ويظهر تعريف الدلالة  
 بدلالة الدليل المركب من التقيد وقد سبق مثاله وبدلالة الالفاظ  
 بالنسبة الى المعاني جميعا ان اريد بالعلم في تعريف الدلالة الادراك  
 اليقيني لعدم جمعه فالصواب ان يقال والشيء الاول يسمى  
 دليلا واما والثاني مدلول ان كان مقيدا لليقيني فيسمى دليلا  
 برهانيا وبرهانا وان كان مقيدا للظن فيسمى دليلا اقناعيا وامارا  
 ويمكن ان يجاب عنه باختيار كل من الشقين فتارة ملق بالحق  
 ان كان الوضع واسقط في تلك الدلالة بمعنى مت





کینہ آئی پیرقہ